تقرير التنمية البشرية للعام 2006

ما هو أبعد من الندرة:
القوة والفقر وأزمة المياه العالمية

نشر لحساب
برنامج
الأمم المتحدة
الإنمائي
(UNDP)

حقوق الطبع والنشر © 2006
محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1 UN Plaza, New York, New York, 10017, USA

كافة الحقوق محفوظة. لا يجوز نسخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام لاسترجاع المعلومات، أو نقله بأية صورة أو بأية وسيلة، سواءً كانت إلكترونية أم ميكانيكية أم بالنسخ الضوئي أم التسجيل على أشرطة أو خلاف ذلك، دون الحصول على إذن مسبق.

رقم الإيداع الدولي: ISBN 977-5981-05-0

الناشر: MERIC
2 ش بهجت علي، أبراج المصري،
برج د، الدور الأول، شقة 24،
الزمالك، القاهرة، ج. م. ع.

تصميم الغلاف والنموذج الطباعي: Grundy & Northedge Information Designers، لندن
الخرائط والرسوم: فيليب ريكآسيوآيز، ناريستو، النرويج
التحرير التقني والتخطيط وإدارة الإنتاج: Communications Development Incorporated، واشنطن العاصمة
رئاسة التحرير: بروس روس-لارسون، وميتا دو كوكيوريمو، وكريستوفر تروت
الترجمة والإخراج الفني: euroscript Luxembourg S.à r.l

للاطلاع على قائمة بأي خطأ أو سهو يتم اكتشافه في التقرير بعد طباعته، يرجى زيارة موقعنا على شبكة الإنترنت: http://hdr.undp.org

فريق إعداد
تقرير التنمية البشرية للعام 2006

المدير والمؤلف الرئيسي
كيفن وتكنز

الأبحاث والكتابة والإحصاءات
ليليانا كارفاجال، دانيال كوبارد وريكاردو فيونتس، أرونبها غوش، تشيارا جيامبيراردیني، كلايز جوهانسون (رئيس قسم الإحصاءات بالنيابة)، بابا سيك، سيسليا اوجاز (مستشارة متقدمة في السياسات) وشاهين يعقوب.

المستشار الإحصائي: توم غريفين
إدارة الإنتاج وتنسيق الترجمة: كارلوتا آيللو ومارتا ياكسونا
رئاسة التحرير: بروس روس-لارسون، ميتا دي كوكيريمونت وكريستوفر تروت
تصميم الغلاف والنموذج الطباعي: بيتر غراندي وتيللي نورثليج
الخرائط والرسوم التخطيطية: فيليب ريكآسيوآيز

مكتب تقرير التنمية البشرية

يأتي **تقرير التنمية البشرية** كثمرة لكثير من الجهود الجماعية المتضافرة. حيث يقدم أعضاء فريق تقرير التنمية البشرية الوطني تعليقات مفصلة ومشورة خلال كل عملية بحث. كما يربطون التقرير بشبكة عالمية للأبحاث في البلدان النامية. يتألف فريق تقرير التنمية البشرية الوطني، والذي ترأسه سارة بريد-شاربس (نائب مدير مكتب التقرير) من آميي جاي، شارميلا كوروكولا سوريا، هننا شميدت وتيموثي سكوت. ويقوم بأعمال مكتب التقرير فريق إداري يضم: أوسكار بيرنل، مايي جيبريت صادق، مليسا هيرناندیز، في غوارز وماري آن موانجي. فيما يدير عمليات الميزانية سارانتيوا ميند. وتتولى إدارة برنامج الدعم الترويجي والاتصالات في مكتب تقرير التنمية البشرية مريسول سانجينس.

تصدير

تُعنى التنمية البشرية في المقام الأول بإتاحة فرصة للشعوب بأن تحيا حياة تتسم بالقيمة مع تمكينها من إمكانياتها البشرية. وفي الوقت الراهن، ينعكس الإطار المعياري للتنمية البشرية في الرؤية العريضة المطروحة في الأهداف الإنمائية للألفية ومجموعة الأهداف المحددة زمنيًا والمتفق عليها دوليًا للحد من وطأة الفقر المدقع وتوسيع نطاق المساواة بين الجنسين والنهوض بفرص الصحة والتعليم. ويعد إحراز تقدم نحو هذه الأهداف نقطة مرجعية لتقييم عزم المجتمع الدولي على ترجمة هذه الالتزامات إلى أفعال. بل ويعد كذلك سبيلاً لتهيئة جو يسوده الازدهار والأمن الجماعي في عالمنا الذي يزداد اعتماد بعضه على بعض يومًا بعد يوم.

يطرح **تقرير التنمية البشرية** لهذا العام قضية تؤثر أيما تأثير على الإمكانيات البشرية والمضي قدمًا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فعلى مر التاريخ اعتمد التقدم البشري على الوصول إلى مياه نظيفة وعلى قدرة المجتمعات على تسخير إمكانيات المياه بوصفها موردًا إنتاجيًا. ومن ثم، تعد المياه من أجل الأسر وأسباب المعيشة من خلال الإنتاج من ركائز التنمية البشرية. إلا أن هاتين الركيزتين ليستا في مكانهما الصحيح بالنسبة لقطاع عريض من البشر.

أحيانًا ما تستخدم كلمة **أزمة** بإفراط في مجال التنمية. إلا أن استخدام هذه الكلمة مع المياه يشير إلى وجود اعتراف متزايد بالأزمة التي يواجهها العالم والتي، ما لم تحل فستعوق مسيرة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ومن ثم عرقلة تقدم التنمية البشرية. وتجدر الإشارة إلى أن البعض يرى أن أزمة المياه العالمية تتمثل في النقص الشديد للإمدادات الفعلية. إلا أن هذا التقرير يرفض هذه الرؤية. إذ يقدم التقرير محاجة تدور حول تعلق جذور الأزمة بالفقر وعدم المساواة وعلاقات القوى غير المتعادلة فضلاً عن سياسات إدارة المياه غير السليمة التي تزيد من حدة ندرة المياه.

لا شك أن الحصول على المياه من أجل الحياة هو حاجة بشرية أساسية وحق إنساني أساسي كذلك. وعلى الرغم من ذلك، وفي خضم عالمنا المتنامي في الازدهار، يوجد ما يربو على بليون شخص لا يحظون بحق الحصول على مياه نظيفة بل وهناك 2.6 بليون شخص يفتقرون إلى سبل الحصول على نظام صرف صحي ملائم. لا تعبر هذه الأرقام الرئيسية إلا عن بعد واحد فقط للمشكلة. إذ يتوفى كل عام قرابة 1.8 مليون طفل كنتيجة مباشرة للإصابة بالإسهال وغيره من الأمراض الناجمة عن المياه غير النظيفة وسوء الصرف الصحي: في مستهل القرن الحادي والعشرين، مثلت المياه غير النظيفة ثاني أكبر سبب لوفاة الأطفال. إذ يقوم الملايين من النساء والفتيات الصغيرات كل يوم بجلب المياه لأسرهن — أحد الطقوس التي تقوي من مفهوم عدم المساواة بين الجنسين في العمالة والتعليم. وفي الوقت نفسه يقوض اعتلال الصحة المرتبط بالنقص في المياه والصرف الصحي الإنتاجية والنمو الاقتصادي، ويقوي من عدم المساواة العميق الذي تتسم بها أنماط العولمة الحالية فضلاً عن الدفع بالأسر الضعيفة إلى شراك الفقر.

وكما يُظهر هذا التقرير، فإن مصادر المشكلة تختلف باختلاف البلدان، إلا أن العديد من الأفكار الرئيسية تفرض نفسها. أولاً، لا تعامل قضية المياه والصرف الصحي كأولوية سياسية إلا في عدد قليل من البلدان وهو الأمر الذي يتضح من خلال مخصصات المياه المحدودة في الميزانيات. ثانيًا، يدفع بعض من أفقر سكان العالم أسعارًا تعد من أعلى الأسعار على مستوى العالم مقابل المياه مما يعكس التغطية المحدودة لمرافق المياه في الأحياء الفقيرة والمستوطنات البشرية غير الرسمية. ثالثًا، أخفق المجتمع

الدولي في وضع قضية المياه والصرف الصحي على رأس أولويات شراكات التنمية التي التفت حول الأهداف الإنمائية للألفية. وتحمل هذه المشكلات بين طياتها حقيقة أن أشد الشعوب معاناةً من أزمة المياه والصرف الصحي — وهي الشعوب الفقيرة على وجه العموم والنساء الفقيرات على وجه الخصوص، تفتقر للصوت السياسي اللازم للمطالبة بحقوق هذه الشعوب في المياه.

يتناول التقرير هذه القضية وغيرها من القضايا بالفحص المتمعن. إلا أن التحديات التي يعرضها التقرير تثبط الهمم. ورغم ذلك، لا يقصد مؤلفو التقرير دعوة قرائه لليأس. بل للفوز في هذه المعركة التي يمكننا الفوز فيها وفقًا لما توضحه البراهين. حيث أحرزت العديد من البلدان نجاحًا رائعًا في توفير مياه نظيفة وصرف صحي. ويقدم سكان الأحياء الفقيرة والقرى الريفية في العالم النامي مثالاً يحتذى به في تعبئة الموارد وبذل الجهود والابتكار في تناول مشاكلهم. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، نجد أن لدينا التمويل والتكنولوجيا والقدرات اللازمة لإنهاء أزمة المياه والصرف الصحي تمامًا مثلما أنهت البلدان الغنية حاليًا هذه الأزمة منذ قرن مضى. كل ما نفتقر إليه هو الدافع الموحد لتوسيع دائرة الوصول إلى المياه والصرف الصحي بحيث تشمل الجميع وذلك من خلال التمويل والخطط الوطنية جيدة التصميم على أن تدعمها خطة عمل عالمية لتحفيز الإرادة السياسية وتعبئة الموارد.

هذا وتفرض المياه اللازمة للظروف المعيشية مجموعة مختلفة من التحديات. إن المياه لا تنضب من العالم، لكن الملايين من أكثر الشعوب تعرضًا للضرر يعيشون في مناطق إجهاد مائي متزايد. على سبيل المثال، يعيش حاليًا حوالي 1.4 بليون شخص على أحواض أنهار تفوق معدلات استخدام المياه فيها معدلات إعادة التغذية. إن أعراض فرط الاستخدام واضحة بدرجة تبعث على القلق: إذ أن الأنهار تنحسر ومناسيب المياه الجوفية تجف والنظم الإيكولوجية المعتمدة على المياه تتدهور بسرعة. وبصراحة شديدة، يعمل العالم على القضاء على واحد من أقيم موارده الطبيعية ومراكمة ديون إيكولوجية غير مستدامة تتوارثها الأجيال المستقبلية.

لازال هناك الكثير مما يتعين القيام به لمواجهة المخاطر التي تتهدد التنمية البشرية والتي يفرضها تغير المناخ. وكما يؤكد التقرير، فإن هذا لا يمثل خطرًا مستقبليًا. إذ أن الاحترار العالمي واقع بالفعل —ويمكن لهذا الاحترار تقويض ما حققته التنمية البشرية من مكاسب على صعيد التنمية البشرية على مر الأجيال في العديد من البلدان. وتمثل إمدادات المياه المنخفضة في المناطق التي تتسم بالفعل بالإجهاد المائي الشديد والكثير من أنماط الطقس المتطرفة وذوبان الأنهار الجليدية أجزاء من هذا التحدي متعدد الجوانب. ويعد اتخاذ إجراء متعدد الأطراف للتخفيف من حدة تغير المناخ من خلال الحد من انبعاثات الكربون أحد محوري استجابة السياسة العامة لمواجهة هذا التحدي. أما المحور الآخر فيتمثل في زيادة التركيز على تعزيز سياسات تكيف تمكن الشعوب الأكثر فقرًا وتعرضًا للضرر على كوكب الأرض من التعامل مع مشكلة ليست من صنع أيديهم إلا أنها تملك القدرة على تدمير حياتهم.

الأمر الجلي في هذا الصدد هو ما سوف تشهده العقود التالية من تنافس شديد حول المياه. إذ تتضافر العديد من العوامل، من قبيل النمو السكاني والتحضر والتطور الصناعي واحتياجات الزراعة، في زيادة الطلب على مورد محدود. وذلك في الوقت الذي يتزايد فيه الوعي بشأن ضرورة مراعاة احتياجات البيئة في الأنماط المستقبلية لاستخدام المياه. ويُظهر هذا السيناريو وجود مصدرين واضحين للخطر. يتمثل الأول فيما سوف يحدث نتيجة لزيادة حدة التنافس الوطني على المياه، ألا وهو فقدان الأفراد ذوي الحقوق الأكثر ضعفًا، مثل صغار المزارعين والنساء، لاستحقاقاتهم من المياه بسبب المجموعات الأكثر قوة. أما المصدر الثاني فيتمثل في احتمالية نشوء بعض التوترات العابرة للحدود في مناطق الإجهاد المائي نظرًا لكون المياه المورد الأساسي الذي يتسم بالانتشار ويتخلل الحدود من خلال الأنهار والبحيرات ومستودعات المياه الجوفية. إلا أنه يمكن معالجة بل وتجنب هذين الخطرين من خلال السياسات العامة والتعاون الدولي —على الرغم من أن علامات التحذير تظهر جلية في كلا الجانبين.

يعد هذا التقرير دراسة مستقلة، شأنه في ذلك شأن كافة تقارير التنمية البشرية، كما أنه يمثل ثمرة بحث وتحليل العديد من الخبراء والموظفين الدوليين في منظومة الأمم المتحدة. وتتمثل الغاية من هذا التقرير في إثارة النقاش وإقامة الحوار بشأن مجموعة من القضايا التي سيكون لها تأثير قوي على المضي قدمًا نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية البشرية.

كمال درويش
المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

إن التوصيات والتحليلات بشأن السياسات، الواردة بهذا التقرير، لا تعبر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مجلسه التنفيذي أو البلدان الأعضاء فيه. فالتقرير منشور مستقل، صادر بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وهو ثمرة جهد تعاوني بذله فريق من الاستشاريين والمستشارين البارزين وفريق **تقرير التنمية البشرية**. وتولى القيام بهذا الجهد مدير مكتب تقرير التنمية البشرية، كِفِن وتكنز.

كلمات شكر

لم يكن ليتم إعداد هذا التقرير لولا المساهمات السخية للعديد من الأفراد والمنظمات. ومن ثم، يرغب المؤلفون في التعبير عن بالغ الامتنان وخالص العرفان لأمارتيا سن، والذي أسهم عمله في تطور تقرير التنمية البشرية طوال هذه الأعوام. كما قدم السيد كمال درويش، المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الدعم والتشجيع المستمرين. لذا نود التعبير عن بالغ التقدير لالتزامه الشخصي. تقع مسئولية أخطاء التفويض والحذف حصريًا على عاتق المؤلفين.

المساهمون

تم إعداد مجموعة من الدراسات والورقات والملاحظات على نطاق واسع من القضايا المواضيعية ذات الصلة بالتقرير. والمساهمون هم: مارتن آدامز، جوزية آلبياك، راجيندرا اورايوباندو، كارين بيكر، بيرنارد باراكيو، جيمس بارتارم، جيريمي بيركوف، آنديرس بيرنتيل، هيلين براير، ستيفاني بويكلير، تشيمنغ كاي، بيليندا كالاجيواز، لورينز كوتولا، إليزابيث دالي، آندرية دو جورج، مالين فولكين مارك، ماثيو غاندي، ليوناردو جاسباريني، طوني غيرمان، مايكل غريم، آليجاندرو جيوفارا، لورينس هولر، كين هارتجين، ليو هيلر، جوان إميليو، هيرناندیز مازاريجوز، كارولين هانت، جاي هوتون، آندرية جاجيرسكوج، ماريون دلبيو جينكينز، ستيفن كالسن، ميشتل كوي، جاكوب لاندوفسكي، جان لاندكوفست، بوريس مارآنون، ريتشارد آر ماركس، إرنست-جان مارتيجن، جوردون مكغرنهام، ليلا مهتى، روث ميانذن-ديك، مارك ميسلهورن، إريك موستيرت، سيني موفيك، سوبونا ماتيزي، آرنولد مايكل ميلر، سن ايتا ناريان، الآن نيكول، توبيا بفيوتي، دايفيد فيليبز، بيريان كيفن ديلي، كلوديا رينجلير، فيسينت شانشيز مونجوايا، جوان جي شانشيز-ميزا، دافيد ساثرويت، كريستوفر سكوت، داغون شين، نور اندا شوفياني، ستيفين سجدين، إريك سواينجدوا، آومار سيلا، ساناز تيجريك، ليوبولدو تورناراوليو، سيسليا تورداجادا، هيكين تروب، إريكا ينثال، دالي يتنجتون وآرون تي ولف.كذا، أمدتنا عدة منظمات بسخاء بالبيانات وغيرها من المواد البحثية وهي: مركز تحليل المعلومات الخاصة بثاني أكسيد الكربون، أمانة الجماعة الكاريبية، مركز المقارنات الدولية بجامعة بنسلفانيا، مبادرات التنمية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، المفوضية الأوروبية، منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، معهد دراسات التنمية، مركز رصد التشرد الداخلي، المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية، المعهد الدولي للبيئة والتنمية، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، منظمة العمل الدولية، صندوق النقد الدولي، المنظمة الدولية للهجرة، الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، مشروع لكسمبرغ لدراسة الدخل، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، استشارة الإجراءات العملية، معهد ستكهولم الدولي لبحوث السلام، معهد ستكهولم الدولي للمياه، منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، شعبة الإحصاءات وشعبة السكان بإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، معهد اليونسكو للإحصاء، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة قسم المعاهدات، مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، منظمة المعونة للمياه، البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة التجارة العالمية. الفريق الاستشاري أفاد التقرير بشكل كبير من النصائح والإرشادات الفكرية التي قدمها فريق خبراء استشاري خارجي. واشتمل الفريق على كارين عساف، ميشيل كاميديسوس، مارجريت كتالي-كارلسون، ليونيد ديميتريف، ديفيد جراي، وانغ هاو، سيلفي غاغلين، سير ريشتارد غولي، إنغي كاول، روبيرتو لينتون، بينديشوار باثاك، جيرارد بايي، ريكاردو بيتريلا، كلوديا دبليو سادوف، ميجويل سولانيس، أويلندا

ساوسا، ساندرا سكواريز بيريز، آنا كاجومولو تيبايجوك، صاحب السمو الملكي أمير هولندا ويليام الكسندر، نجير وودز وجوردون يانغ. كما قدم الفريق الاستشاري المعني بالإحصاءات إسهامات عظيمة القيمة. ويتألف أعضاء الفريق من كارلا أبو زهر، طوني أتكينسون، هوبيرت ايسكيث، هيشان فو، جاريث جونز، آيان دي ماكريديا، آن ان ماجيلانتل، جون مالي-موكاسا، ماريون ماكوين، سعيد أوردوبادي، فرانشيسكا بيروشي، تيم سميدنغ، إريك سوانسون، بيربيز طاهر ومايكل وارد. هذا ويعبر الفريق عن بالغ امتنانه لمراجعي الإحصاءات الأقران: كارين فرينكين، أنجيلا مي وديفيد بيرس الذين قاموا بعمليات فحص وتدقيق للبيانات التي يشتمل عليها التقرير مضيفين في ذلك بخبراتهم الإحصائية.

الفريق الاستشاري

أفاد التقرير بشكل كبير من النصائح والإرشادات الفكرية التي قدمها فريق خبراء استشاري خارجي. واشتمل الفريق على كارين عساف، ميشيل كاميديسوس، مارجريت كتالي-كارلسون، ليونيد ديميتريف، ديفيد جراي، وانغ هاو، سيلفي غاغلين، سير ريشتارد غولي، إنغي كاول، روبيرتو لينتون، بينديشوار باثاك، جيرارد بايي، ريكاردو بيتريلا، كلوديا دبليو سادوف، ميجويل سولانيس، أويلندا ساوسا، ساندرا سكواريز بيريز، آنا كاجومولو تيبايجوك، صاحب السمو الملكي أمير هولندا ويليام الكسندر، نجير وودز وجوردون يانغ. كما قدم الفريق الاستشاري المعني بالإحصاءات إسهامات عظيمة القيمة. ويتألف أعضاء الفريق من كارلا أبو زهر، طوني أتكينسون، هوبيرت ايسكيث، هيشان فو، جاريث جونز، آيان دي ماكريديا، آن ان ماجيلانتل، جون مالي-موكاسا، ماريون ماكوين، سعيد أوردوبادي، فرانشيسكا بيروشي، تيم سميدنغ، إريك سوانسون، بيربيز طاهر ومايكل وارد. هذا ويعبر الفريق عن بالغ امتنانه لمراجعي الإحصاءات الأقران: كارين فرينكين، أنجيلا مي وديفيد بيرس الذين قاموا بعمليات فحص وتدقيق للبيانات التي يشتمل عليها التقرير مضيفين في ذلك بخبراتهم الإحصائية.

استشارات

قدم العديد من الأفراد الذين تمت استشارتهم أثناء إعداد هذا التقرير نصائح ومعلومات ومواد بالغة القيمة. يشكر فريق التقرير كلاً من: نيجل آديرلي، وندو آليمايو، سيرجي آليجريزا، جوان كارلوس آلورالدي، بول آباسامي، جلوكو أربكس، توجشان آسان، كيشا آتاكانوفا، دان، دانيك، ميشيل بارون، آبارنا بسانيات، ايفار اية باستي، تشارلز بانتشيلور، سيلفيا بيلز، روزانجلا بيرمان بيلر، آسا بلوم ستروم، روتجيرد بيولينز، آن بوسكويت، بينيديتو براجا، مارشيا ام بريويستر، طوني بورتون، إيفا بوشا، فيرناندو كالديرون، كين كابلان، مركيلا كاسترو، طارق أبو شباكي، ليقا تشاكرابورتي، ماري شاميي، جاكوز تشارميز، ديكلن كونواي، ستيف كوربيرا، باريتي داروكا، راج كومار داو، بارثا ديب، مانويل دينجو، كتالينا ديفانداز اجيولار، فيليب دوباي، معز دريد، قاسم دسكييف، آرين ايد، ميليسا آيسدل، بولين إيظيما، جانيكو ايتينا، مارلي دوجلاس فامينا، جين-مارك فاوريز، كيمبرلي فيشر، ريتشارد فرانسيس، ساكيكو فوكودا-بار، لودميلا فونسو، أوسكار جارشيا، ماريا جنينا آلدزيمير جيروس، بيتر جايز، دونا ال جودمان، موريزيو جواداجني، آيرين جوماريز آلتافين، صاحب السمو الملكي الأمير هاكون، بريان هاموند، بنت هريستاد، هانز أولاف إبريك، آرتيمي إزمستيف، كاريين جابري، اس جاناكارجين، دايفيد جونز، هازل جونز، آندرية جورافليف، تيم كاستن، أشفق كلفن، ناريمان كيبشاكبايف، آلويسيوس كيريباكي، كارولي كوفاش، راديكا لال، جين لانجيرز، كريستوفر لانجتون، بروس لانكفورد، جيمس لينهان، مايكل ليبتون إيديليبرتو لاوايزا، ميتشل لويب، جان لونديك فيست، نورا لوستيج، رولف ليوندجيك، ماورين لينش، هاورد مان، سيباستين مارتن، واريآر مبوجو، تشارلوت ماكلين-نيلابو، باتريك ماكللي، آنجيلا مي، دافيد مولدين، دانيال مونت، فيديركو مونتيرو، تريفور مالودزي، كارلوس مونوز، تيريزا منزي، نايسون موتيزوا-مانجيزا، نجيلا ماويس، روني نيار، جنهيلد أورستفيك، صديق عثماني، بي سينآث، ريتشارد بالمر-جونز، إريك باتريك، دايفيد بيرس، كريس بيري، هنريك بيلجارد، ويل برنس وشامي بوري، إيقاف كوينتانا موريل، تشافي راموس، كاليان راي، كريس ريج، نايلز روزمان، شي روتستيان، ستيفن سابي، بارتيا ساداسيفام، زانرا ساجيميف، جوليو سانجينيز، ليزا سكيبر، جانيت سيلي، شاردا سكاران، يوريكو شوجي، يوري شوكامانوف، فلاديمير سماكتين، دايفيد سميث، بيتر ستالينيم، اشك سوبرامانيان، مورتين سفيل، ميشيل تيرين، هاكان تروب، تونج تو فوك، فانيسا توبين، كيري ترنير، سريتي فاديرا، عمران فالوديا، هينك فان نوردين، فيرونيك فيرديل، سعيد آولد آيه فوفال، تشارلز فوروسمارتي، بيل واكر، تيزا واردلو، دومينيك، اري وسيمون، يزمان، بيتر واليي، هاوارد وايت، فلوراين وينيك، لارس ويركس، آلبرت ام رايت، نانسي يانيز فونزاليدا، بولاتي يسكين، إليزابيث زانيواسكي ووينديي تشانج.

قارئو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

قدمت مجموعة قراء، مكونة من زملاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العديد من التعليقات بالغة الأهمية والاقتراحات والمدخلات إبان كتابة التقرير. يعبر فريق التقرير عن خالص امتنانه لكلٍ من: ندى الناشيف، أمة العليم على السوسوا، جون آريلنج، وليد بدوي، ميتشل

باليما، محمد بيومي، روبيرت جي بيرناردو، رازينا بيرجرامي، آينيس سي تشوما، نيآما كولير-سميث، بيدرو كونسياكو، فيليب دوبي، جافيت إنريكي، سيرجيو فيلد، إيملي فيلمر-ويلسن، بجيون فوإريد، إيدث جاسانا، بريما جيرا، تيجان إيورك جتو، ريبكا جرينسبان، تيم هنان، جواكيم هارلين، جلبرت فوسوان هونجبو، آندرو هودسون، راجنيلد اميرسولاند، آبدولي جانية، بروس هينكز، جوردون إريك جونسون، ناناك كاكواني، دوجلاس كي، ريما خلف هونيدي، آولف كورفين، إيلي قدسي، آوكسانا ليشتنكو، كارلوس لينارز، ميتسي ماكيثا، لامين ماني، إلينا مارتينز، براتيبا مهتا، كالمان ميزسي، سيلو مورالز، دايفيد موريسون، آبدوليا ناديا، شوجي نيشيموتو، جوزيف اوبي-أودونجو، ويليام أورم، حافظ باشا، ستيفانو بيتيناتو، جونزالو بيزارو، مارتن سانتياجو، سوزان سكيمت، جودي سكيمت-تروب، سليل شيتي، مصطفى سوماري، جيورج ستايوديمان، منير تابت، سارة تيمبسون، ولويزا فينتون.

التحرير والإنتاج والترجمة

أفاد التقرير أيما إفادة من نصائح وإسهامات فريق التحرير في شركة كوميونكايشن ديفالوبمنت إنكوربورايتد. قدم بروس روس-لارسون النصائح المتعلقة بشكل وطريقة عرض النقاش. أما التحرير والإنتاج التقني فتولى القيام به ميتا دو كوكيوريمو وإليزابيث كولينز وكريستوفر تروت. كما تولت شركة كوميونكايشن ديفالوبمنت إنكوربورايتد أيضًا مهمة القراءة التدقيقية والنموذج الطباعي. صممت التقرير (بما في ذلك الغلاف) شركة غراندي آند نورثيدج إنفورمياشن ديزانيرز. كما تولى تصميم المعلومات الإحصائية الواردة في هذا التقرير فيليب ريكآسيوآيز. قام بتصميم الخرائط والرسوم التخطيطية التي يشتمل عليها التقرير فيليب ريكاسيفيز، بمساعدة لورا مارجريت.

استفادت جميع مراحل التقرير من إنتاج وترجمة وتوزيع ودعم من مساعدة ودعم مكتب الاتصالات ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: نياما كولير-سميث، ماورين لينش، دايفيد موريسون وبيل أورم. أمّا عن مراجعة الترجمة فقام بها يو جاو، سيسلي مولينير، فلاديمير تشيربوي، روزين سوري كوليبالي، منير تابت وأوسكار يوجنوفسكي.

وسوزانا فرانكوا (التي أدارت مشروع مؤشرات نوع الجنس) وجوناثان مورسي التي قدمت إسهامات قيمة مع الفريق الإحصائي. كما استفاد التقرير أيضًا من الأعمال المتفانية لكلٍ من: باولا آدريزولا، كارولينا أرجون، نوريت بوديمان-آوستو، تورستين هنريكسن-بيل، روشني مينون، ساراي نوميز سيرون، أجويدا بيريز، ومين تشانج.

وجلوريا وايتمان، جوان آربيليز من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشروعات؛ إذ قدما دعمًا إداريًا وخدمات إدارية جليلة.

كفن وتكنز
المدير
تقرير التنمية البشرية للعام 2006

جدول المحتويات

تصدير v
كلمات شكر vii

نظرة عامة **ما هو أبعد من الندرة: القوة والفقر وأزمة المياه العالمية** 1

الفصل الأول **إنهاء أزمة المياه والصرف الصحي** 25

دروس مستفادة من التاريخ 28
كيف يؤدي انعدام الأمن المائي إلى إعاقة النمو الاقتصادي والتنمية البشرية؟ 30
التقدم المتقطع والمؤجل في المياه — الصرف الصحي 31
أزمة المياه والصرف الصحي في الوقت الراهن 31
العالم الغني، العالم الفقير 31
أمور متعلقة بالثروة... 35
....ويتأخر الصرف الصحي عن المياه 36
لا تنقل البيانات بصورة منتظمة حجم النقص الفعلي 36
ما تتكبده التنمية البشرية من تكاليف جراء الأزمة 41
ازدياد مشكلة فقر الدخل سوءًا — تأثير الثروة على الأزمة 41
التحسينات المتأخرة في معدلات وفيات الأطفال — الصلة المميتة عند الولادة 42
أضرار دورة الحياة الناتجة 45
مناقشة التكاليف الصحية واسعة النطاق 45
الإضرار بتعليم الفتيات 47
تفاقم ضيق الوقت وعدم المساواة بين الجنسين 47
تقويض الكرامة الإنسانية 48
الأزمة تؤثر على الفقراء على نحو أكثر قسوة — بكثير 48
الفقراء يمثلون غالبية أوجه العجز 48
الفقراء يدفعون أكثر — بل أكثر مما يستطيعون تحمله 51
الأهداف الإنمائية للألفية وما يجاوزها — العودة إلى المسار الصحيح 55
تقرير للوقوف على مدى التقدم في تحقيق غاية الهدف الإنمائي للألفية 55
استثناءات الإيفاء بغاية الهدف الإنمائي للألفية 58
جعل التقدم حقيقة ملموسة 59
الاعتراف بحق الإنسان في الحصول على المياه والصرف الصحي 60
تطوير إستراتيجيات وطنية قوية 61
زيادة المعونات الدولية لصالح المياه والصرف الصحي 66
بناء الشراكات الدولية — حالة خطة عمل عالمية للمياه والصرف الصحي على المستوى الدولي 70

الفصل الثاني **المياه للاستهلاك البشري** 75

لِمَ يدفع الفقراء أموالاً أكثر ويحصلون على مياه أقل؟ 80
المياه "المحسنة" والمياه "غير المحسنة" — الحد الوهمي بين "النظيفة" و"القذرة" 80

الحصول على المياه من جهات متعددة 82
تسلق سلم الأسعار في الأحياء الفقيرة في الحضر 83
السبب وراء أهمية التعريفات 84
الفقراء في الريف — فئة تأتي دائمًا في النهاية 86
إدارة الشبكة لتحقيق الكفاءة والمساواة 88
الجهات العامة المزودة بالخدمة — الحل لمشكلة التوفير والتمويل 89
الجهات الخاصة المزودة بالخدمة — ما هو أبعد من الامتيازات 91
تحقيق النتائج — السياسات 96
التمويل العام وحصول فقراء الحضر على المياه 97
التنظيم عامل حاسم 100
الوصول إلى الفقراء 102
الدعم الدولي للتمويل المحلي 105

الفصل الثالث العجز الكبير في الصرف الصحي 109

2.6 بليون فرد بدون مرافق صرف صحي 112
الترتيب حسب مقياس الصرف الصحي 113
حلقة مزايا المياه - الصرف الصحي - النظافة الصحية 115
لمَ يتخلف الصرف الصحي كثيرًا عن المياه؟ 118
عقبة السياسة الوطنية 118
عقبة السلوك 119
عقبة المفاهيم 119
عقبة الفقر 119
عقبة نوع الجنس 120
عقبة التموين 120
توصيل مرافق الصرف الصحي إلى الجميع 120
العمل من القاعدة الشعبية يُحدث فارقًا كبيرًا 121
القيادة الحكومية تلعب دورًا جوهريًا 122
مشكلة التمويل 127
تنمية الأسواق المتجاوبة 127
تطلعات المستقبل 128

الفصل الرابع ندرة المياه والمخاطر والتعرض للضرر 131

إعادة النظر في مفهوم الندرة في عالم مجهد مائيًا 134
فهم الندرة 134
خرق حدود الاستخدام المستدام — المشاكل والسياسات والاستجابات 138
تعزيز العرض — الخيارات والقيود 148
تنظيم الطلب على مورد يعاني من الندرة 152
التعامل مع المخاطر والتعرض للضرر وعدم التيقن 155
الدور الحيوي للهياكل الأساسية 155
الاحترار العالمي — قنبلة موقوتة 159
تطلعات المستقبل 169

الفصل الخامس التنافس على المياه في الزراعة 171

المياه والتنمية البشرية — الروابط المعيشية 174
الزراعة ترزح تحت الضغط — السيناريوهات الناشئة 175
أهداف ثابتة وقوة لا تقاوم 177

المنافسة والحقوق والتزاحم من أجل المياه 178
قيود أسواق المياه الخاصة 179
خطة حقوق المياه — فقدان المساواة والتمكين 181
الحقوق العرفية والرسمية — شاهد من أفريقيا جنوب الصحراء 183
حقوق المياه تصوغ الاستحقاقات 186
إدارة أفضل في نظم الري 187
الحد من خطر الفقر 188
التمويل مع المساواة 189
التمكين — الرابط المفقود 192
زيادة إنتاجية المياه من أجل الفقراء 195
جلب المياه ونظام الري الدقيق 195
حلول منخفضة التكنولوجيا مع ارتفاع عائدات التنمية البشرية 197
تطلعات المستقبل 199

الفصل السادس إدارة المياه العابرة للحدود 201

الترابط الهيدرولوجي 204
مشاركة مياه العالم 205
اتباع مجرى النهر 206
التكاليف التي يستتبعها الإحجام عن التعاون 209
نقل التوترات عبر مجرى النهر 209
البحيرات المتقلصة والأنهار المنحسرة 211
الحجة الداعية إلى التعاون 215
قواعد اللعبة 215
في النهر وأبعد من النهر 218
حالة التعاون 221
التعاون في حوض النهر لصالح التنمية البشرية 224
التعاون على مستوى الحوض 224
الهياكل المؤسسية الضعيفة لإدارة المياه 226
تهيئة الأجواء المواتية للتعاون 228
ملاحظات 233
ملاحظة ببليوغرافية 236
ببليوغرافيا 238

المربعات

ثمانية مبررات تدعو العالم إلى التصرف بشأن المياه والصرف الصحي — صلات بالأهداف الإنمائية للألفية 22
1-1 قفزة واسعة — من إصلاح المياه إلى إصلاح الصرف الصحي في بريطانيا العظمى إبان القرن التاسع عشر 29
2-1 تحطيم الروابط بين العرق والمرض وعدم المساواة في مدن الولايات المتحدة 32
3-1 "المراحيض الطائرة" في كايبيرا — الإهمال الشديد لتغطية المياه والصرف الصحي في المناطق الفقيرة في نيروبي 38
4-1 الفجوة بين المياه والصرف الصحي في الفلبين 40
5-1 التكاليف الصحية للعجز في المياه والصرف الصحي 46
6-1 جنوب أفريقيا — تخطو لإعمال الحق في المياه 64
1-2 عبء التاريخ: لم تُصمم العديد من الشبكات بحيث تصل للفقراء 86
2-2 المياه ونوع الجنس وضيق الوقت 87
3-2 نجاح الخدمات العامة أمر ممكن — كما توضّح تجربة إدارة المياه والمجاري في بورتو أليغري 90
4-2 أين يكمن الخطأ في الامتيازات؟ ثلاثة إخفاقات وثلاثة دروس مستفادة 93
5-2 إجراءات مناصرة للفقراء في تسعير المياه في كوت ديفوار 94
6-2 إعانات استهلاك المياه في شيلي — مزيد من الكفاءة والمساواة 98

7-2 الأنابيب الرأسية — تصل إلى الفقراء ولكن بأسعار باهظة في أغلب الأحيان 100
8-2 بطاقات تقرير المواطنين — صوت قوي للتغيير 101
9-2 الإمداد بالمياه في ريف غانا — نهج ناجح يعتمد على المشاركة 103
10-2 مبدأ "البعض للكل، وليس الكل للبعض" في أوغندا 104
11-2 تمكين فقراء الريف في المغرب — الطلب المحلي يؤدي إلى زيادة التغطية 105
1-3 الإعاقة والصرف الصحي 114
2-3 الأطفال بوصفهم عوامل للتغيير 116
3-3 العمل من القاعدة الشعبية — مشروع أورانجي 121
4-3 حملة مرافق الصرف الصحي الشاملة في بنغلاديش 123
5-3 مؤسسة سولابه — توفير الصرف الصحي للفقراء في الهند 124
6-3 ليسوتو — التقدم المحرز في الصرف الصحي في المناطق الريفية 125
7-3 نهج السيادة المشتركة إزاء شبكات المجاري في برازيليا — السياسات والتكنولوجيا 126
1-4 الصين — إدارة أزمة المياه في ظل اقتصاد سريع النمو 142
2-4 اليمن ترزح تحت الإجهاد 144
3-4 إعانات استخراج المياه الجوفية بالمكسيك 146
4-4 القيمة الحقيقية للنظم الإيكولوجية المائية 147
5-4 زيادة إمدادات المياه بالحد من التلوث — الأسواق والتكنولوجيا 148
6-4 إزالة ملوحة المياه — وحدودها 150
7-4 الإدارة المتكاملة للموارد المائية 154
8-4 حالات الجفاف والفيضانات وانعدام الأمن المائي في كينيا 157
9-4 ذوبان مصارف المياه — يغير تقلص الأنهار الجليدية من تدفقات المياه 166
1-5 شيلي — أسواق المياه والإصلاح في اقتصاد سريع النمو 179
2-5 تجارة المياه في غرب الولايات المتحدة 180
3-5 حقوق المياه وإعادة التوزيع في جنوب أفريقيا 182
4-5 حقوق المياه المتداخلة والتبادل غير العادل في الفلبين 183
5-5 صناعة الأقمشة في مقابل مصلحة المزارعين في جاوا الغربية 184
6-5 القانون العرفي وعدم المساواة في السنغال 185
7-5 الرابحون والخاسرون من وراء إصلاح سياسة المياه بنهر بانجاني في تنزانيا 187
8-5 الري وإدارة المياه في آسيا الوسطى 190
9-5 تفويض إدارة المياه في أندرا براديش 193
1-6 أبعد من النهر — تكاليف الإحجام عن التعاون في آسيا الوسطى 214
2-6 حقوق المياه في الأراضي الفلسطينية المحتلة 216
3-6 التجربة الأوروبية في إدارة أحواض الأنهار: نهرا الراين والدانوب 219
4-6 التعاون بشأن أحواض الأنهار يتخذ صورًا عديدة 225
5-6 منطقة الجنوب الأفريقي — التكامل الإقليمي من خلال التعاون بشأن الأنهار الدولية 227
6-6 مرفق البيئة العالمية — بناء المعارف والقدرات والمؤسسات 229

الجداول

1-1 غاية الهدف الإنمائي للألفية: الأداء السابق والأهداف المستقبلية للمياه والصرف الصحي 56
1-2 سيبو — الفلبين: أنماط استخدام المياه بين الأسر التي لا تتصل بشبكة المياه الرئيسية 81
2-2 الجهات المستقلة المزودة بالمياه: تؤدي دورًا مهمًا في مدن أمريكا اللاتينية لكنه دور مكلف 84
3-2 مشاركة القطاع الخاص في شبكات المياه تأخذ أشكالاً عدة 91
1-4 الاستخدام المتوقع للمياه وعمليات التحويل إلى القطاعات غير الزراعية حسب الإقليم، عام 2000 و2050 139
2-4 حدود وأهداف الاحترار العالمي 160
1-5 نفقات الري وقيمة الإنتاج لمشاريع الري المختارة في آسيا 191
1-6 الأحواض الدولية تربط العديد من البلدان 206
2-6 تتلقى 39 بلدًا أغلب حصتها من المياه من خارج حدودها 210
3-6 تقوم البلدان بسحب المياه على نحو أسرع من تغذية مواردها 210
4-6 الفوائد المحتملة في الحوض الفرعي لنهر كاجيرا 226

الأشكال

1-1 يتقلص ببطء: العجز العالمي في المياه والصرف الصحي 33
2-1 عالمان متباعدان: الفجوة العالمية في المياه 34
3-1 تواجه العديد من البلدان طريقاً طويلاً للوصول إلى التغطية الشاملة 36
4-1 مستويات الدخل والنتائج المترتبة عليها في مجال المياه والصرف الصحي: عادةً ما تختلف الثروة والأداء 37
5-1 الإسهال: ثاني أكبر قاتل للأطفال 43
6-1 المياه النظيفة والمرحاض يقللان من وفيات الأطفال 43
7-1 المياه النظيفة تقلل من خطر الإسهال... 44
8-1 ...وكذلك الحال بالنسبة للحصول على الصرف الصحي 44
9-1 الفقراء يمثلون غالبية أوجه العجز في المياه والصرف الصحي 48
10-1 خط تقسيم المياه 49
11-1 خط تقسيم الصرف الصحي 50
12-1 يحصل الفقراء على تغطية أقل من الصرف الصحي في البرازيل 50
13-1 دفع ثمن الفقر: تستهلك المياه حصة كبيرة من نفقات أفقر 20% من الأسر 51
14-1 تكاليف الوجود خارج إطار تغطية مرفق المياه 52
15-1 أسعار المياه: الفقراء يدفعون أكثر — الأغنياء يدفعون أقل 53
16-1 خط تقسيم المياه داخل البلدان: كينيا وتنزانيا وأوغندا 53
17-1 خط تقسيم المناطق الريفية — الحضرية: لازالت أوجه التفاوت في الوصول إلى الصرف الصحي كبيرة 54
18-1 بعض المجموعات العرقية تحصل على قدر أقل من المياه 54
19-1 خط التقسيم الإقليمي: في بيرو، يؤدي انخفاض معدل التغطية في المقاطعات الفقيرة إلى إهدار العديد من الأرواح 55
20-1 انحراف بعض المناطق عن مسار تحقيق الهدف الإنمائي للألفية بشأن المياه والصرف الصحي 57
21-1 مستويات تغطية المياه تنخفض مع انتشار التحضر السريع في بعض البلدان 58
22-1 المياه: أولوية منخفضة في العديد من الميزانيات 62
23-1 الاستثمار العام في المياه والصرف الصحي لم يعد كافيًا للإيفاء بالهدف الإنمائي للألفية في العديد من البلدان 67
24-1 يتفاوت المانحون إلى حد كبير من حيث الالتزام، ولا يمكن التنبؤ بالتمويل 68
25-1 يولي بعض المانحين أولوية للمياه والصرف الصحي أكبر من غيرهم 69
1-2 معظم الأسر في جاكرتا تحصل على المياه من مصادر متعددة 81
2-2 المرافق العامة توفر المياه بأرخص الأسعار 83
3-2 أسعار المياه من المرافق ترتفع في العادة بتزايد الكمية 85
4-2 أين تذهب إعانات المياه؟ 99
5-2 التعريفات الحيوية لا تفيد إلا إذا كانت معدلات التوصيل مرتفعة 100
1-3 ينطوي الصعود إلى أعلى في مقياس الصرف الصحي على تبعات مالية وصحية 113
2-3 تعتمد مزايا الصرف الصحي على العمل المجتمعي والأسري 115
3-3 الطبقة الفقيرة في فيتنام لا تلقى الاهتمام الواجب 119
4-3 فجوات الثروة في الصرف الصحي بكمبوديا 120
5-3 النمو المناصر للفقراء إلى توسيع نطاق الحصول على مرافق الصرف الصحي في كولومبيا والمغرب 124
1-4 توفر المياه آخذ في الهبوط 136
2-4 من المتوقع أن تتسارع حدة الإجهاد المائي في العديد من المناطق 136
3-4 تزايد حدة الإجهاد المائي العالمي 137
4-4 عالمنا الأكثر ثراءً، والأكثر عطشًا 137
5-4 كيف يستخدم العالم مياهه 138
6-4 مازالت الزراعة المستهلك الأكبر للمياه 138
7-4 تفاوت الدخل يلحق بتفاوت معدلات سقوط الأمطار بإثيوبيا 156
8-4 تفاوتات كبيرة في القدرة على التخفيف من المخاطر 158
9-4 عالمنا سوف يصبح أكثر احترارًا في القرن المقبل 160
10-4 عالمنا يزداد احترارًا: سيتطلب تثبيت درجة الحرارة الحد من الانبعاثات بشكل كبير 161
11-4 انخفاض تدفق المعونات الموجهة للزراعة 169
1-5 يمكن أن يؤدي الحصول على مياه الرى إلى الحد من الفقر والتعرض للضرر 175
2-5 تحتل أفريقيا جنوب الصحراء أصغر نسبة من الزراعة القائمة على مياه الري إلى الزراعة المروية بماء المطر 177
3-5 تسهم آسيا بأكثر من نصف الأراضي المروية على مستوى العالم 177

4-5 يرتبط الري بانخفاض معدل الفقر في العديد من البلدان النامية 188
5-5 كثيرًا ما ترتبط الإنتاجية والمساواة في قطاع الزراعة بشكل وثيق 189
6-5 إذا كنت على رأس القناة فأنت رابح، وإذا كنت في مؤخرتها فأنت خاسر فيما يتعلق بكمية المياه... 189
7-5 ...وتكون معدلات الفقر مرتفعة بين مزارعي المؤخرة 189
8-5 تراجع جلب المياه في الهند 196
1-6 يركّز الصراع المائي على الكميات، ويجدر توسيع نطاق التعاون بصورة أكبر 221
2-6 مع تجاوز مسألة الكمية — اتفاقات المياه تغطي العديد من المناطق 222

الخرائط

1-4 يؤدي الاستخدام المفرط للمياه إلى تدمير البيئة في العديد من الأحواض الرئيسية 140
2-4 سيفضي تغير المناخ إلى تدهور في جريان المياه بالعديد من المناطق 162
3-4 يهدد تغير المناخ بخفض إنتاجية الحبوب في أغلب مناطق أفريقيا جنوب الصحراء 164
4-4 سوف يؤدي تغير المناخ إلى تناقص الأيام الممطرة في الهند 167
1-6 الأنهار وأحواض البحيرات العابرة للعديد من الحدود في قارة أفريقيا 207
2-6 نهر الميكونغ يربط بين سبل المعيشة عبر الحدود 208
3-6 بحيرة تشاد الآخذة في النضوب 211
4-6 بحر آرال الآخذ في الانحسار: التكاليف البيئية المترتبة على زراعة القطن 213

مساهمات خاصة

تركيز صرف موارد التمويل في البداية للإيفاء بالهدف الإنمائي للألفية
بشأن المياه والصرف الصحي، **جوردن براون ونجوزي أوكونجو-إويال** 72
الحصول على المياه المأمونة حاجة إنسانية ضرورية وحق إنساني أساسي، **كوفي عنان** 78
توفير مياه نظيفة يمكن الحصول إليها ومتاحة بسعر معقول هو حق إنساني وركيزة
للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، **لويس إيناسيو لولا دا سيلفا** 79
المياه والصرف الصحي: تحدٍ رهيب، غير أنه تحدٍ يمكن التغلب عليه، **جيمي كارتر** 117

مؤشرات التنمية البشرية

حالة التنمية البشرية **263**
دليل القارئ وملاحظات على الجداول **274**

رصد التنمية البشرية: تعظيم خيارات الشعوب . . .
1 دليل التنمية البشرية 283
1a مؤشرات أساسية لبلدان أخرى أعضاء في الأمم المتحدة 287
2 اتجاهات دليل التنمية البشرية 288
3 الفقر البشري وفقر الدخل: البلدان النامية 292
4 الفقر البشري وفقر الدخل: بلدان منظمة التعاون والتنمية في
الميدان الاقتصادي ووسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة 295

للعيش حياة مديدة وصحية. . .

5	الاتجاهات الديمغرافية	297
6	الالتزام بالصحة: الموارد وسبل الحصول والخدمات	301
7	حالة المياه والصرف الصحي والتغذية	305
8	تفاوتات في صحة الأمهات والأطفال	309
9	الأزمات والمخاطر الصحية الرئيسية على مستوى العالم	311
10	البقاء على قيد الحياة: التقدم والعقبات	315

لاكتساب المعرفة. . .

11	الالتزام بالتعليم: الإنفاق العام	319
12	الإلمام بالقراءة والكتابة، والالتحاق	323
13	التكنولوجيا: الانتشار والابتكار	327

إمكانية الوصول إلى الموارد الضرورية لمستوى معيشة لائق. . .

14	الأداء الاقتصادي	331
15	عدم المساواة في الدخل أو الإنفاق	335
16	هياكل التجارة	339
17	مسؤوليات البلدان الغنية: المعونات	343
18	تدفقات المعونة ورأس المال الخاص والدين	344
19	الأولويات في الإنفاق العام	348
20	البطالة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي	352

مع الحفاظ عليها للأجيال المقبلة. . .

21	الطاقة والبيئة	353

حماية الأمن الشخصي. . .

22	اللاجئون والأسلحة	357
23	ضحايا الجريمة	361

وتحقيق المساواة لجميع النساء والرجال. . .

24	دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس	363
25	مقياس تمكين المرأة	367
26	عدم المساواة بين الجنسين في التعليم	371
27	عدم المساواة بين الجنسين في الأنشطة الاقتصادية	375
28	نوع الجنس والعمل وتخصيص الوقت	379
29	المشاركة السياسية للنساء	380

آليات حقوق الإنسان والحقوق العمالية

30	حالة الآليات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان	384
31	حالة الاتفاقيات المتعلقة بالحقوق العمالية الأساسية	388

الملاحظة الفنية 1 **393**

الملاحظة الفنية 2 **400**

الملاحظة الفنية 3 **402**

تعريفات المصطلحات الإحصائية **404**

مراجع إحصائية **411**

تصنيف البلدان **413**

فهرس المؤشرات **417**

فهرس مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية في جداول المؤشرات **421**

ما هو أبعد من الندرة

القوة والفقر وأزمة المياه العالمية

الأزمة العالمية في المياه تفرض على قطاعات كبيرة من البشرية أن تحيا في ظل الفقر والضعف وانعدام الأمن.

إن المياه ليست جيدة في هذه البركة. ولكننا نجلب المياه منها لأنه ليس لدينا بديل آخر. إن جميع الحيوانات تشرب من البركة مثلها في ذلك مثل باقي أفراد المجتمع. كما تصيبنا أمراض مختلفة بسبب المياه أيضًا.

زينبك جميل — كوبار مينو — إثيوبيا

بالطبع أتمنى لو كنت في المدرسة. إنني أريد أن أتعلم، أريد أن أقرأ وأكتب...ولكن كيف؟ والدتي تحتاجني كي أجلب المياه.

بيني بازان — العمر 10 سنوات — إل ألتو — بوليفيا

إن الظروف هنا صعبة للغاية، فمياه المجاري حولنا في كل مكان. وهي تلوث مياهنا النظيفة. كما أن معظم الناس هنا يستخدمون الدلاء والأكياس البلاستيكية كمراحيض. وأطفالنا يعانون طوال الوقت من الإسهال وأمراض أخرى بسبب تلك الأوضاع القذرة.

ميري أكينيي – كايبيرا – نيروبي، كينيا

إنها [المصانع] تستهلك الكثير من المياه، بينما نحن لا نكاد نجد ما يكفي احتياجاتنا الأساسية، ناهيك عما نحتاجه لري المحاصيل.

جوبال جوجور — مزارع — راجاستان، الهند

تلك أربعة أصوات من أربع بلدان مختلفة، يجمعهم الشيء نفسه: الحرمان من الحصول على المياه. هذا الحرمان يمكن قياسه بالإحصاءات، ولكن توجد وراء الأرقام وجوه لملايين من البشر لا يجدون الفرصة لتحقيق طموحاتهم. إن المياه هي شريان الحياة وأحد الحقوق الإنسانية الأساسية، وهي محور أزمة يومية يواجهها ملايين لا تحصى من الفئات الأكثر تعرضًا للضرر في العالم؛ أزمة مدمرة تهدد الحياة وتدمر سبل المعيشة.

على نقيض الحروب والكوارث الطبيعية، ليست الأزمة العالمية في المياه موضع اهتمام كبير من وسائط الإعلام العالمية. كما أنه لا يترتب عليها تحفيز أي عمل دولي منسق. ومثل الجوع، يعد الحرمان من الحصول على المياه أزمة صامتة يعاني منها الفقراء، ويتجاوزها من لديهم الموارد والتكنولوجيا والقوة السياسية الكفيلة بالقضاء عليها. ولكن الفرق أن الحرمان من الحصول على المياه هي أزمة تعوق التقدم الإنساني، وتفرض على قطاعات كبيرة من البشرية أن تحيا في ظل الفقر والضعف وانعدام الأمن. ويزيد عدد من يموتون بسبب الأمراض التي تسببها هذه الأزمة عن عدد من يموتون بالسلاح في أي حرب. كما أن هذه الأزمة تزيد من انتشار المظاهر الصارخة لعدم المساواة في فرص الحياة، بما يمثل شرخًا في الأمم الغنية والفقيرة في عالم يزداد رخاءً وترابطًا، كما أنها تحدث الشرخ نفسه بين مواطني البلد الواحد إذ يتم تقسيمهم على أساس الثروة ونوع الجنس وغير ذلك من الأوجه التي تلحق الضرر بالبشر.

إن التغلب على الأزمة الحالية في المياه والصرف الصحي لهو من أكبر التحديات التي تواجه التنمية البشرية في مطلع القرن الحادي والعشرين. ويعد النجاح في مواجهة هذا التحدي من خلال الاستجابات المنسقة على المستوى الوطني والدولي حافزًا لتحقيق التقدم في قطاعات الصحة العامة والتعليم والحد من الفقر، وبمثابة مصدر للحركة الاقتصادية. كما أنه سوف يعطي دفعة قوية حاسمة للأهداف الإنمائية للألفية؛ وهي الأهداف التي اعتمدتها الحكومات كجزء من الشراكة العالمية للحد من الفقر. والبديل المعتاد هو تحمل مستوى من المعاناة، يمكن في واقع الأمر تجنبها، مع خسارة في الإمكانات البشرية، الأمر الذي يجب أن

تنظر إليه جميع الحكومات كمسألة لا يمكن الدفاع عنها أخلاقيًا إضافة إلى ما تمثله من إهدار اقتصادي.

المياه للحياة، المياه لسبل المعيشة

"وجعلنا من الماء كل شيء حي"، هكذا جاء في القرآن الكريم. هذا الإرشاد القرآني اليسير ينطوي على حكمة أكثر عمقًا. إن الناس يحتاجون المياه بنفس قدر احتياجهم للأكسجين: فبدون المياه لا يمكن أن توجد حياة. ولكن المياه تمنح الحياة بمعنى أعم من ذلك بكثير. فالناس يحتاجون إلى المياه النظيفة والصرف الصحي للحفاظ على صحتهم ولصون كرامتهم. ولكن فيما وراء نطاق الأسر، تحافظ المياه كذلك على استدامة النظم الإيكولوجية، كما تعد أحد المدخلات في نظم الإنتاج التي تدعم سبل المعيشة.

وبشكل أساسي، تتمثل التنمية البشرية في تحقيق الإمكانيات البشرية. إنها تتمثل فيما يستطيع البشر فعله وما يمكن أن يصبحوا عليه — أي قدراتهم — وفي الحرية التي يتمتعون بها لممارسة خيارات حقيقية في شؤون حياتهم. وتهيمن المياه على كافة أوجه التنمية البشرية. فعندما لا يستطيع الناس الحصول على المياه النظيفة في البيوت، أو عندما لا يستطيعون الحصول على المياه كمورد إنتاجي، تصبح خياراتهم وحرياتهم مقيدة نتيجة اعتلال صحتهم وما يصيبهم من فقر وضعف. إن المياه تعطي الحياة لكل شيء، بما في ذلك التنمية البشرية والحرية الإنسانية.

نلقي في **تقرير التنمية البشرية** لهذا العام الضوء على موضوعين مهمين في أزمة المياه العالمية. الموضوع الأول، والذي تم بحثه في الفصول من الأول إلى الثالث هو المياه من أجل الحياة. فتوفير المياه النظيفة وتصريف المياه المستعملة وتوفير الصرف الصحي هي ثلاثة من أهم أسس التقدم البشري. وفي التقرير ألقينا الضوء على عواقب عدم وضع هذه الأسس في مكانها، ووضعنا بعض الإستراتيجيات اللازمة لتعميم الحصول على المياه وخدمات الصرف الصحي. أما الموضوع الثاني فهو المياه من أجل سبل المعيشة، وهو موضوع الفصول من الرابع إلى السادس. وقد ركزنا هنا على المياه كمورد إنتاجي يشترك فيه سكان البلد الواحد ويعبر الحدود بين البلدان، مع إبراز التحديات الهائلة التي تواجهها العديد من الحكومات في الوقت الحالي فيما يتعلق بإدارة المياه على نحو يتسم بالإنصاف والكفاءة.

ويرى بعض المعلقين أن السبب في التحدي العالمي فيما يتعلق بالمياه يعود إلى قضية الندرة. ويظهر ذلك بشكل متزايد في المناقشات الدولية حول المياه والتي راحت تهيمن عليها آراء توماس مالتوس الذي أثار قلق الزعماء السياسيين في القرن التاسع عشر حينما تنبأ بتفاقم مشكلة نقص الغذاء في المستقبل. ويحتج هذا الرأي بأنه مع زيادة السكان وزيادة الطلب على المياه في العالم فإن الدلائل تشير إلى "تقديرات حسابية منذرة" بشأن نقص المياه في المستقبل. ونحن نرفض أن تكون هذه نقطة البداية في السعي نحو الحل. ذلك أن توفر المياه يمثل مشكلة لبعض البلدان فقط. أما الندرة التي هي محور أزمة المياه العالمية فمردها إلى لعبة القوى، ومظاهر الفقر وعدم المساواة، وليس التوفر الفعلي للمياه.

أما الندرة التي هي محور أزمة المياه العالمية فمردها إلى لعبة القوى، ومظاهر الفقر وعدم المساواة، وليس التوفر الفعلي للمياه

وأكثر ما يتضح ذلك في الجانب المتعلق بالمياه من أجل الحياة. فاليوم يوجد ما يقرب من 1.1 بليون شخص في بلدان نامية لا يستطيعون الحصول على المياه بشكل كاف، كما أن هناك 2.6 بليون شخص يفتقرون إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية. وأصل وجهي العجز هذين في الاختيارات والمؤسسات، وليس في توفر المياه. ورغم أن متطلبات الأسر من المياه لا تمثل إلا نذرًا يسيرًا من استهلاك المياه، عادةً أقل من 5% من الإجمالي، فهناك قدر هائل من عدم المساواة في فرص الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي على مستوى الأسر. وعلى سبيل المثال، يتمتع سكان المناطق مرتفعة الدخل في مدن في آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء بإمكانية الحصول على عدة مئات من اللترات من المياه يوميًا تصل إلى بيوتهم بأسعار منخفضة بواسطة المرافق العامة. فيما يحصل سكان الأحياء الفقيرة والأسر الفقيرة في المناطق الريفية في نفس البلد على ما يقل بكثير عن 20 لترًا من المياه يوميًا لكل شخص ينبغي أن يستخدمها في تلبية أكثر احتياجاته البشرية ضرورةً. وتتحمل النساء والفتيات الصغار عبئًا مضاعفًا نتيجة لهذا الوضع؛ حيث إنهن من يضحين بالوقت وفرص التعليم لجلب المياه.

ويصدق الأمر نفسه إلى حد كبير على مسألة المياه من أجل أسباب المعيشة. فالزراعة والصناعة في شتى أنحاء العالم تكيف أوضاعها وفقًا للقيود الهيدرولوجية الآخذة في الضيق. ولكن على الرغم من أن الندرة مشكلة واسعة الانتشار، فليس الجميع من يعانون منها. ففي الأجزاء التي تعاني من الإجهاد المائي في الهند تقوم مضخات الري باستخراج المياه من مستودعات المياه الجوفية طيلة 24 ساعة لصالح المزارعين الأثرياء، بينما يعتمد صغار الملاك على تقلبات سقوط الأمطار. وهنا أيضًا نستطيع أن نقول إن السبب الرئيسي لندرة المياه في الغالبية العظمى من الحالات هو سبب مؤسسي وسياسي وليس نقصًا ماديًا في الإمدادات. وبالفعل تعد مشكلة الندرة بالنسبة للعديد من البلدان وبالنسبة لعدد متزايد من الحالات عبر الحدود هي نتاج السياسات العامة التي شجعت على الاستخدام المفرط للمياه.

هناك من المياه في العالم ما يزيد على حد الكفاية للاستخدام في الأغراض المنزلية والزراعية والصناعية. ولكن المشكلة هي أن البعض — سيما الفقراء — يتم

استثناؤهم وبشكل منهجي منظم من الحصول على المياه بسبب فقرهم أو محدودية حقوقهم القانونية أو السياسات العامة التي تحد من قدراتهم على الحصول على الهياكل الأساسية لتوفير المياه من أجل الحياة ومن أجل أسباب المعيشة. وخلاصة القول أن الندرة هي نتاج المؤسسات والعمليات السياسية التي توقع الضرر بالفقراء. وعندما يتعلق الأمر بالمياه النظيفة فإن النمط السائد في كثير من البلدان هو أن الفقراء يحصلون على قدر أقل ويدفعون قدرًا أكبر ويتحملون وطأة تكاليف التنمية البشرية المقترنة بندرة المياه.

الأمن البشري والمواطنة والعدالة الاجتماعية

منذ أكثر من عقد منصرم، طرح **تقرير التنمية البشرية للعام 1990** فكرة الأمن البشري في إطار الجدل الأوسع حول موضوع التنمية. وكان الهدف هو تجاوز المنظور القاصر للأمن الوطني، والذي كان محصورًا في أمور مثل التهديدات العسكرية وحماية الأهداف الإستراتيجية للسياسة الخارجية، والمضي نحو رؤيةٍ لأمن تتعمق جذوره في حياة البشر.

وأمن المياه هو جزء لا يتجزأ من هذا المفهوم الأشمل للأمن البشري. وأمن المياه يعني بوجه عام الحرص على أن يكون لدى كل شخص مصدر يعتمد عليه للحصول على مياه مأمونة بالقدر الكافي وبالسعر المناسب حتى يتمكن من أن يعيش حياة ينعم فيها بالصحة والكرامة والقدرة على الإنتاج، مع الحفاظ في نفس الوقت على النظم الإيكولوجية التي توفر المياه وتعتمد عليها في نفس الوقت. وعندما لا تتوفر تلك الظروف أو عندما ينقطع السبيل للحصول على المياه، يواجه البشر مخاطر كبيرة تتعلق بالأمن البشري ترجع إلى اعتلال الصحة وانقطاع سبل المعيشة.

وفي عالم بداية القرن الحادي والعشرين نجد أن المشكلات المتعلقة بالأمن الوطني تلقي بظلال كثيفة على برنامج العمل الدولي. وتمثل أمور مثل الصراعات العنيفة والمخاوف التي تثيرها التهديدات الإرهابية وانتشار الأسلحة النووية وزيادة حجم التجارة غير المشروعة في الأسلحة والمخدرات تحديات كبرى. ومن السهل وسط هذه الظروف أن ينصرف انتباه المرء عن بعض الضروريات الأساسية للأمن البشري، بما فيها تلك التي تتعلق بالمياه. على أن هناك 1.8 مليون طفل يموتون كل عام بسبب المياه غير النظيفة وسوء الصرف الصحي وهو رقم تتضاءل أمامه أعداد ضحايا الصراعات العنيفة. كما أنه ليس هناك عمل إرهابي يخلف دمارًا اقتصاديًا بحجم ما تخلفه أزمة المياه والصرف الصحي. ومع كل ذلك، فإن هذه القضية تجد لنفسها مكانًا بالكاد في برنامج العمل الدولي.

وليس ما يلفت الانتباه هو ذلك التناقض الصارخ مع ضرورات الأمن الوطني فحسب. فنحن نشهد اليوم إدراج العمل الدولي لمواجهة أزمة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في برنامج عمل مجموعة البلدان الثمانية. وعندما ظهر تهديد محتمل للصحة العامة تمثل في مرض إنفلونزا الطيور، نجد العالم يعبئ موارده بسرعة لإعداد خطة عمل عالمية. أما الحقيقة التي نراها بأعيننا والمتمثلة في أزمة المياه والصرف الصحي فلا تجد إلا أقل قدر من الاستجابة غير المتسقة. فما السبب؟ إن من التفسيرات التي قد تكون مقبولة في هذا الشأن أن أزمة المياه والصرف الصحي، على العكس من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ومرض إنفلونزا الطيور، تهدد أولاً وبشكل مباشر الفقراء في البلدان الفقيرة؛ وهم قطاع ينقصه من يمثله في صياغة التصورات الدولية بشأن التنمية البشرية.

وبغض النظر عن الآثار المدمرة الواضحة للعيان على البشر، فإن انعدام الأمن المائي يمثل انتهاكًا لبعض أهم مبادئ العدالة الاجتماعية والمواطنة المشتركة. ومن بينها ما يلي:

- **المواطنة العادلة**. لكل شخص الحق في قدر متكافئ من الحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية بما في ذلك وسائل ممارسة هذه الحقوق بفاعلية. ويعد انعدام الأمن المائي تهديدًا لتلك الحقوق. فالمرأة التي تقضي الساعات الطوال في جلب المياه، أو التي تعاني باستمرار من أمراض مرتبطة بالمياه، لا تملك القدرة الكافية على المشاركة كعضو فاعل في المجتمع، حتى ولو كانت تستطيع المشاركة في انتخاب حكومة بلدها.
- **الحد الأدنى اجتماعيًا**. يجب أن يتمكن كل المواطنين من الحصول على الموارد الكافية لتلبية احتياجاتهم الأساسية وأن يحيوا حياة كريمة. ولا شك أن المياه النظيفة جزء من الحد الأدنى اجتماعيًا، حيث يجب أن يتوفر 20 لترًا من المياه لكل شخص يوميًا كحد أدنى.
- **تكافؤ الفرص**. إن انعدام الأمن المائي يقلل من تكافؤ الفرص الذي هو مطلب أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية. يتقبل غالبية الأفراد كون التعليم متطلبًا أساسيًا لتحقيق تكافؤ الفرص. فالأطفال الذين لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة نتيجة لإصابتهم بالأمراض على نحو متكرر بسبب المياه غير النظيفة، لا يتمتعون بأي صورة من الصور بحقهم في التعليم.
- **التوزيع العادل**. إن جميع المجتمعات تضع حدودًا للمستوى الذي يمكن تبريره من انعدام المساواة. ولكن العمق الغائر لعدم المساواة في الحصول على المياه النظيفة في البيت أو المياه اللازمة للإنتاج في الحقل، لا يحقق معايير التوزيع العادل، سيما عندما يرتبط

هناك من المياه في العالم ما يزيد على حد الكفاية للاستخدام في الأغراض المنزلية والزراعية والصناعية. ولكن المشكلة هي أن البعض — سيما الفقراء — يتم استثناؤهم وبشكل منهجي منظم

يعد العمل لضمان حصول كل شخص على 20 لترًا على الأقل من المياه النظيفة كل يوم بمثابة الحد الأدنى من متطلبات احترام الحق في المياه

الأمر بالمستويات المرتفعة للفقر أو وفيات الأطفال والتي يمكن تجنبها.

إن فكرة التعامل مع المياه كحق من حقوق الإنسان تعكس هذه الاعتبارات المهمة. وكما يقول الأمين العام للأمم المتحدة فإن "الحصول على المياه المأمونة يمثل احتياجًا إنسانيًا جوهريًا وبالتالي فهو حق إنساني أساسي". والتمسك بالحق الإنساني في المياه هو غاية في حد ذاته ووسيلة لاستنهاض حقوق أكثر شمولاً وردت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي غيره من الوثائق الملزمة قانونيًا؛ بما في ذلك الحق في الحياة والتعليم والصحة والمسكن اللائق. ويعد العمل لضمان حصول كل شخص على 20 لترًا على الأقل من المياه النظيفة كل يوم كي يستطيع تلبية احتياجاته الأساسية بمثابة الحد الأدنى من متطلبات احترام الحق في المياه؛ والحد الأدنى لأهداف الحكومات.

إن حقوق الإنسان ليست إضافات اختيارية. كما أنها ليست نصًا اختياريًا في القانون يتم تطبيقه أو تجاوزه تبعًا لأهواء الحكومات. بل هي تعهدات ملزمة تعكس القيم العالمية وتضع مسئوليات على عاتق الحكومات. ورغم ذلك، نجد أن الحق الإنساني في المياه يتم انتهاكه على نحو واسع دون خضوع لأية عقوبة وبشكل منهجي منظم، وفي حالة الفقراء نجد حقوق الإنسان عرضة لأفدح صور الانتهاك.

بلوغ الهدف الإنمائي للألفية عام 2015 — اختبار للبشرية

تفصلنا الآن أقل من 10 سنوات عن عام 2015، وهو التاريخ الافتراضي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهي الأهداف التي حددها المجتمع الدولي ووضع لها إطارًا زمنيًا للحد من الفقر والجوع البالغين، وخفض معدل وفيات الأطفال، وتوفير فرصة التعليم للأطفال، والتغلب على التفاوتات بين الجنسين. وسيكون التقدم في أي من هذه الجوانب مرهونًا بكيفية استجابة الحكومات لأزمة المياه.

تمثل الأهداف الإنمائية للألفية نقطة مرجعية لقياس مدى ما تحقق من تقدم نحو الحق الإنساني في المياه. ولذا إن خفض عدد سكان العالم الذين ليس لديهم مصدر مستدام للحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الأساسي إلى النصف — الهدف السابع، الغاية العاشرة، يعد في حد ذاته هدفًا رئيسيًا. على أن تحقيق هذا الهدف يعد أمرًا ضروريًا للغاية لبلوغ أهداف أخرى. فتوفر المياه النظيفة والصرف الصحي سوف ينقذ حياة أعداد لا تحصى من الأطفال، وسوف يدعم التقدم في عملية التعليم، كما أنه سوف يحرر الكثير من البشر من المرض الذي لا يستطيعون معه الخروج من حالة الفقر التي يعيشون فيها.

إننا مهما بالغنا في التأكيد على أهمية تحقيق الهدف الإنمائي للألفية فيما يخص المياه والصرف الصحي فلن نوفي الأمر حقه. هذا مع العلم بأنه حتى في حالة تحقيق الأهداف الإنمائية فسوف يظل هناك أكثر من 800 مليون شخص دون مياه و1.8 بليون آخرين دون صرف صحي بحلول عام 2015. وعلى الرغم من تحقيق بعض التقدم إلا أن العالم لا يقوم بما هو مطلوب منه، خاصة في البلدان الأكثر فقرًا. وسوف يتطلب تغيير هذه الصورة عملاً دائمًا على مدار العقد القادم وكذلك انفصال حاسم عن نموذج العمل الحالي الذي يجري اتباعه.

ترجع أهمية عام 2015 كتاريخ مستهدف إلى أسباب عملية وأخرى رمزية. فعلى المستوى العملي هو يذكرنا بأن الوقت يمر، وأن الموعد النهائي لإيجاد الاستثمارات والسياسات اللازمة لتحقيق النتائج يقترب بسرعة. أما على المستوى الرمزي فإن عام 2015 يمثل شيئاً مهمًا من منظور أعمق. إذ ستكون حالة العالم في ذلك العام بمثابة حكم على حالة التعاون الدولي اليوم. إن حالة العالم في ذلك العام ستكون مرآة لذلك الجيل من الزعماء السياسيين الذين وقعوا على التعهد بتحقيق الهدف الإنمائي للألفية، وستقرر كذلك ما إذا كان قد تم تنفيذ ذلك التعهد أم خرقه.

كما سيشهد عام 2015 حدثًا آخر أقل أهمية ولكنه لا يقل عمقًا على المستوى الرمزي. فسوف تقوم الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء (ناسا) بتدشين مشروع أقمار المشترى الجليدية. فباستخدام تكنولوجيا يتم تطويرها حاليًا سوف يتم إرسال مركبة فضائية لتدور حول ثلاثة من أقمار المشترى لفحص مكونات بحيرات المياه المالحة الشاسعة التي تقع تحت أسطحها الجليدية، ولمعرفة ما إذا كانت الظروف هناك صالحة للحياة أم لا. ومثار السخرية، بل والمأساة، هنا أن تقوم البشرية بإنفاق بلايين الدولارات من أجل استكشاف إمكانية الحياة على كواكب أخرى في حين تسمح بتدمير الحياة والإمكانيات البشرية على كوكب الأرض لعدم توفيرها لتكنولوجيات تتطلب ما هو أقل: الهياكل الأساسية اللازمة لتوصيل المياه النظيفة والصرف الصحي للجميع. إن توفير كوب من المياه النظيفة ومرحاض قد يكون أمرًا صعبًا بالنسبة للبعض، ولكنه ليس صعبًا كعلوم الصواريخ على أية حال.

لقد علق المهاتما غاندي ذات مرة بقوله: "إن الفرق بين ما نفعله وما نستطيع أن نفعله يكفي لحل معظم مشاكل العالم". ولا شك أن هذه الملاحظة لها صدى قوي عند النظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية. فهذا الحشد غير المسبوق من الموارد والتكنولوجيات المتاحة لنا اليوم يجعل القول بأن أهداف عام 2015 بعيدة عن متناول أيدينا قولاً واهيًا فكريًا وأخلاقيًا. يجب ألا نرضى بتقدم يعجز عن تحقيق الأهداف الموضوعة، أو بأنصاف الحلول التي تتجاهل قطاعات بأكملها من البشرية.

المياه من أجل الحياة — الأزمة العالمية في المياه والصرف الصحي

تعد المياه النظيفة والصرف الصحي من بين أقوى العوامل المحركة للتنمية البشرية. فمع وجود المياه والصرف الصحي تزيد فرص الحياة، وتتوفر إمكانية العيش الكريم، وتصبح عملية تحسين الصحة وزيادة الثروة عملية متواصلة مستمرة.

إن من يعيشون في البلدان الغنية اليوم لا يكادون يدركون دور المياه النظيفة في دعم التقدم الاجتماعي في بلدانهم. فمنذ ما يزيد قليلاً على مائة عام كانت لندن ونيويورك وباريس مراكز لانتشار الأمراض المعدية، حيث كانت أمراض مثل الإسهال والدوسنطاريا وحمى التيفوئيد تهدد الصحة العامة. وكانت معدلات وفيات الأطفال مرتفعة بنفس النسبة التي هي عليها الآن في معظم بلدان أفريقيا جنوب الصحراء. وعلى الرغم من تحسن الدخول بعد زيادة الثروات الناتجة عن التصنيع، إلا أن معدلات وفيات الأطفال والأعمار المتوقعة لم تتغير إلا قليلاً.

ولكن تلك الصورة تغيرت بعد الإصلاحات الشاملة التي شهدتها مرافق المياه والصرف الصحي. فأصبحت المياه النظيفة قفزة نحو الأمام في مسار التقدم البشري. وقد أدى ظهور ائتلافات داعية إلى الإصلاح الاجتماعي، إضافة إلى اعتبارات أخلاقية، ومصالح شخصية اقتصادية إلى قيام الحكومات بوضع المياه والصرف الصحي في قلب عقد اجتماعي جديد بين الدول والمواطنين. وخلال جيل واحد، كان قد تم تدبير التمويل والتكنولوجيا والنظم اللازمة لتكون المياه وخدمات الصرف الصحي في متناول الجميع.

وقد أدى وضع الهياكل الأساسية الجديدة إلى كسر حلقة الوصل بين المياه غير النظيفة والأمراض المعدية. ووفقًا لأحد التقديرات، فإن نصف الإنجازات التي تحققت في خفض معدلات الوفيات في الولايات المتحدة الأمريكية في الثلث الأول من القرن العشرين يرجع الفضل فيها إلى عملية تنقية المياه. كما ساهم توسيع نطاق الصرف الصحي في بريطانيا العظمى إلى زيادة الأعمار المتوقعة بمقدار 15 عامًا في العقود الأربعة التي تلت عام 1880.

نقطة الالتقاء بين الصرف الصحي والمياه

في البلدان الغنية تتوفر المياه النظيفة بمجرد فتح الصنبور. كما أن الصرف الصحي الذي يفي بمعايير الخصوصية والسلامة الصحية أصبح من المسلمات. وقد تظهر مخاوف بشأن نقص المياه أحيانًا في بعض البلدان. ولكن يجب النظر إلى هذه المخاوف من المنظور الصحيح. فالأطفال في البلدان الغنية لا يموتون لأنهم لا يجدون كوبًا من المياه النظيفة. والفتيات الصغيرات لا يُمنعن من الذهاب إلى المدارس لكي يقطعن المسافات الطويلة لجلب المياه من الجداول والأنهار. كما أن الأمراض المعدية المنقولة بالمياه ليست إلا موضوعًا يُقرأ في كتب التاريخ لا واقعًا في عنابر المستشفيات والمشارح.

ويبدو التناقض بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة صارخًا. فمع وجود الحرمان بنسب متفاوتة عبر مختلف الأقاليم، إلا أن الحقائق الخاصة بأزمة المياه العالمية تتحدث عن نفسها. فهناك ما يقرب من 1.1 بليون شخص في بلدان العالم النامية لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من المياه النظيفة. وتبلغ التغطية أدنى معدلاتها في أفريقيا جنوب الصحراء، على أن معظم من لا يجدون المياه النظيفة يعيشون في آسيا. أما الحرمان من الصرف الصحي فهو أكثر انتشارًا. فنحو 2.6 بليون شخص — نصف سكان بلدان العالم النامي — لا تتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي الأساسية. والنقص في الإبلاغ المنتظم بالبيانات يعني أن الأرقام السابقة تصور المشكلة بأقل من حجمها.

إن تعبير "عدم الحصول" على المياه والصرف الصحي هو نوع من اللباقة للإشارة إلى شكل من أشكال الحرمان يهدد الحياة ويضيع الفرص ويمتهن الكرامة الإنسانية. فعندما لا يستطيع الإنسان الحصول على المياه فإن ذلك يعني لجوءه إلى المصارف والأنهار والبحيرات التي تستخدمها الحيوانات أو التي تلوثها فضلات الإنسان أو الحيوان. ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يصل إلى عدم توفر المياه اللازمة للوفاء بأكثر احتياجات الإنسان ضرورةً.

ومع تفاوت الاحتياجات الأساسية للإنسان، فإن الحد الأدنى للوفاء بها يبلغ حوالي 20 لترًا يوميًا. فإذا نظرنا إلى 1.1 بليون شخص تم تصنيفهم كأشخاص يفتقرون إلى مصدر للحصول على المياه النظيفة، نجد أن معظمهم يستخدم حوالي 5 لترات يوميًا — وهو ما يمثل عُشر متوسط الكميات اليومية المستخدمة في البلدان الغنية في المراحيض الدافقة. أما إذا نظرنا إلى البلدان الأخرى فنجد أن سكان أوروبا مثلاً يستخدمون في المتوسط أكثر من 200 لتر، أما سكان الولايات المتحدة الأمريكية فيستخدمون في المتوسط أكثر من 400 لتر من المياه. أي أنه عندما يقوم شخص في أوروبا بدفق المياه في المرحاض، أو عندما يقوم شخص في الولايات المتحدة الأمريكية بالاستحمام فإنه يستخدم من المياه أكثر مما هو متاح لمئات الملايين من الأفراد الذين تكتظ بهم الأحياء الفقيرة في الحواضر أو المناطق القاحلة في العالم النامي. وهناك ما يفيد بأن ما تقطره الصنابير غير محكمة الغلق من المياه في البلدان الغنية يؤدي لفقد قدر من المياه يفوق ما هو متاح يوميًا لأكثر من بليون شخص في العالم.

وإذا انتقلنا لمشكلة الصرف الصحي وجدنا أنه عندما لا تتوفر مرافق الصرف الصحي فإن الناس تضطر لقضاء حاجتها في الحقول والمصارف والدلاء. وإذا ما أردنا أن

إن تعبير "عدم الحصول" على المياه والصرف الصحي هو نوع من اللباقة للإشارة إلى شكل من أشكال الحرمان يهدد الحياة ويضيع الفرص ويمتهن الكرامة الإنسانية

تعد المياه والصرف الصحي من بين أكثر الأدوية الوقائية المتاحة أمام الحكومات قوة والتي من شأنها الحد من انتشار الأمراض المعدية. الاستثمار في هذا المجال للأمراض القاتلة كالإسهال مثل التحصين بالنسبة للحصبة؛ فهو إنقاذ للأرواح

نعرف معنى أن يعيش المرء بدون صرف صحي فربما يجدر بنا أن ننظر إلى "المراحيض الطائرة" التي يستخدمها سكان كايبيرا وهو أحد الأحياء الفقيرة في نيروبي بكينيا. فنظرًا لعدم توفر المراحيض يلجأ الناس هناك إلى قضاء حاجتهم في أكياس بلاستيكية والإلقاء بها في الشوارع. ولا شك أن غياب المراحيض يمثل مشكلة خطيرة في الصحة والأمن العامين بالنسبة للنساء والفتيات الصغيرات. إذن فالصرف الصحي مثله مثل المياه يظهر فيه عدم المساواة بين الجنسين كعامل مؤثر في توزيع الضرر على أفراد الجنس البشري.

إن الحصول على المياه والصرف الصحي يؤكد على دروس مازالت باقية منذ زمن طويل في مسألة التنمية البشرية. ففي المتوسط، تزيد معدلات التغطية في كلا المجالين مع زيادة الدخل: أي أن زيادة الثروة تجلب معها توفر المياه والصرف الصحي بشكل أفضل. ولكن هناك قدرًا كبيرًا للغاية من التباين حول هذا المتوسط. فبعض البلدان، مثل بنغلاديش وتايلند بالنسبة للصرف الصحي وسري لانكا وفيتنام بالنسبة للمياه، تقوم بما هو أفضل بكثير مما كان متوقعًا بالاعتماد على الدخل فقط. وهناك أيضًا بلدان ذات أداء أسوأ بكثير مثل الهند والمكسيك بالنسبة للصرف الصحي. والدرس الذي نخلص إليه هو: الدخل عامل مؤثر، ولكن السياسة العامة تحدد كيفية تحويل الدخل إلى تنمية بشرية.

تكاليف التنمية البشرية — تكاليف هائلة

يؤدي الحرمان من المياه والصرف الصحي إلى آثار مضاعفة. حيث تشير الأرقام المسجلة إلى التكاليف التالية التي تكبدتها عملية التنمية البشرية:

- تقع حوالي 1.8 مليون حالة وفاة للأطفال كل عام نتيجة للإسهال، أي ما يقرب من 4,900 حالة وفاة كل يوم، أو ما يساوي عدد السكان دون الخامسة في نيويورك ولندن مجتمعتين. وهو ما يجعل من المياه غير النظيفة والصرف الصحي السيئ مجتمعين ثاني أكبر قاتل للأطفال في العالم. حيث كان معدل الوفيات الناجمة عن الإسهال في عام 2004 ستة أضعاف المتوسط السنوي لوفيات الصراع المسلح في تسعينيات القرن التاسع عشر.
- يتم إهدار 443 مليون يوم مدرسي كل عام بسبب الأمراض المتعلقة بالمياه.
- يعاني قرابة نصف سكان البلدان النامية من مشكلات صحية يتعرضون لها طيلة الوقت ويرجع السبب فيها إلى العجز عن توفير المياه والصرف الصحي.
- تقضي ملايين النساء ساعات عديدة يوميًا في جلب المياه.
- يتعرض الملايين من البشر لدورات متعاقبة من الأضرار تتمثل في المرض وضياع فرص التعليم في مرحلة الطفولة مما يؤدي إلى الفقر في مرحلة البلوغ.

وإلى جانب تلك التكاليف البشرية هناك خسائر اقتصادية هائلة ترجع إلى العجز في توفير المياه والصرف الصحي. ويعد قياس حجم تلك التكاليف أمرًا صعبًا بطبيعته. على أن بحثًا جديدًا تم إجراؤه لصالح **تقرير التنمية البشرية** لهذا العام يبرز الخسائر الهائلة التي تكبدتها بعض البلدان الأكثر فقرًا في العالم. ويرصد هذا البحث حجم الإنفاق على الصحة والخسائر الإنتاجية وإهدار العمالة. ومما يزيد الأمر سوءًا أن من يتحمل أكبر الخسائر هي بعض البلدان الأكثر فقرًا. فكما ذكرنا سلفًا تخسر منطقة أفريقيا جنوب الصحراء 5% من الناتج المحلي الإجمالي أي نحو 28.4 بليون دولار سنويًا، وهو رقم يتجاوز إجمالي تدفق المعونات وحجم ما تم تخفيفه من الديون في الإقليم عام 2003. ومن إحدى الزوايا المهمة للنظر في هذا الأمر، نجد أن هذه التكاليف الاقتصادية مجتمعة تشتت الانتباه بعيدًا عن الأثر الحقيقي للعجز في المياه والصرف الصحي. تتحمل الأسر الفقيرة التي تعيش تحت خط الفقر معظم الخسائر، الأمر الذي يعوق جهود الشعوب الفقيرة في الفكاك من دائرة الفقر.

وفقًا لأي معيار من معايير الكفاءة، يؤدي الاستثمار في المياه والصرف الصحي إلى إدرار عائد كبير. فكل دولار يتم إنفاقه في هذا القطاع يدر في المتوسط 8 دولارات أخرى في صورة توفير في التكاليف ومكاسب في الإنتاجية. ولكن بعيدًا عن هذا المكسب الثابت، فإنه يمكن من خلال تحسين إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي خلق آثار ديناميكية على المدى البعيد من شأنها دعم الكفاءة الاقتصادية.

وقياسًا بحجم المعاناة الإنسانية أو الخسائر الاقتصادية أو الفقر الشديد، نجد أن حجم الخسائر الناجمة عن العجز في المياه والصرف الصحي يمثل حقيقة مخيفة. ولكن على الجانب الآخر هناك إمكانية للحد من هذا العجز، وهو ما يعد إحدى وسائل التقدم الإنساني. وتعد المياه والصرف الصحي من بين أكثر الأدوية الوقائية المتاحة أمام الحكومات قوة والتي من شأنها الحد من انتشار الأمراض المعدية. والاستثمار في هذا المجال للأمراض القاتلة كالإسهال مثل التحصين بالنسبة للحصبة؛ فهو إنقاذ للأرواح. ويوضح البحث الذي اعتمد عليه هذا التقرير أنه مع الحصول على المياه المأمونة تتراجع معدلات وفيات الأطفال بأكثر من 20% في الكاميرون وأوغندا. وفي مصر وبيرو يؤدي وجود مرحاض دافق في المنزل إلى تقليل مخاطر وفيات الأطفال بنسبة تزيد على 30%.

أزمة للفقراء قبل سواهم

إن الأزمة في المياه والصرف الصحي هي أزمة للفقراء قبل غيرهم. فاثنان من كل ثلاثة أشخاص تقريبًا لا يستطيعون الحصول على المياه النظيفة يعيشون على أقل من دولارين يوميًا، فيما يعيش واحد من كل ثلاثة على أقل من دولار يوميًا. كما أن هناك أكثر من 660 مليون شخص ممن لا يستطيعون الحصول على الصرف الصحي يعيشون على أقل من دولارين يوميًا، وأكثر من 385 مليون شخص يعيشون على أقل من دولار يوميًا.

هذه الحقائق ذات مدلولات مهمة للغاية فيما يتعلق بالسياسة العامة. فهي تشير بوضوح إلى القدرة المحدودة لقطاعات السكان الذين لا تصل إليهم الخدمة على تمويل عملية تطوير توفير المياه والصرف الصحي من خلال الإنفاق الخاص. فقد يكون للقطاع الخاص دور في عملية توصيل الخدمة، ولكن التمويل العام هو السبيل للتغلب على العجز في توفير المياه والصرف الصحي.

ويعكس توزيع مصادر الحصول على ما يكفي من المياه والصرف الصحي في العديد من البلدان، طبيعة توزيع الثروة بين السكان. فنجد أن نسبة الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب تصل إلى حوالي 85% لأكثر 20% ثراءً من السكان، وذلك مقارنة بنسبة الحصول على المياه البالغة 25% لأفقر 20% من السكان. ولكن عدم المساواة لا يتمثل فقط في إمكانية الحصول على المياه والصرف الصحي. فالمبدأ المعكوس الذي نجده في العديد من بلدان العالم النامي هو أن الأشخاص الأكثر فقرًا لا يحظون بحصة أقل من المياه بشكل عام والمياه النظيفة بشكل خاص فحسب، ولكنهم أيضًا يدفعون بعض أكثر الأسعار ارتفاعًا في العالم في مقابل المياه، وها هي الأمثلة:

- يدفع سكان الأحياء الفقيرة في جاكرتا بإندونيسيا ومانيلا بالفلبين ونيروبي بكينيا مقابل المياه لكل وحدة 5-10 أضعاف ما يدفعه سكان المناطق مرتفعة الدخل في نفس المدن التي يعيشون فيها، وكذلك أكثر مما يدفعه المستهلكون في لندن أو نيويورك.
- تستخدم الأسر مرتفعة الدخل كمية من المياه تفوق بكثير مما تستخدمه الأسر الفقيرة. ففي دار السلام بتنزانيا، ومومباي بالهند، تبلغ كمية استهلاك الفرد من المياه في الضواحي التي تتميز بارتفاع الدخل والمتصلة بالمرفق 15 ضعف استهلاك الفرد في الأحياء الفقيرة.
- يؤدي عدم المساواة في تسعير المياه إلى عواقب سلبية على درجة الفقر الذي تعاني منه الأسر. فتنفق أفقر 20% من الأسر في السلفادور وجامايكا ونيكاراغوا في المتوسط ما يزيد على 10% من دخلها على المياه. في حين أنه عندما تنفق أسرة في المملكة المتحدة 3% من دخلها على المياه فإن ذلك يكون مؤشرًا على ظروف معيشية صعبة.

إرهاصات بشأن تحقيق الهدف الإنمائي للألفية

إن الأهداف الإنمائية للألفية ليست أول مجموعة من الأهداف الطموحة تتبناها الحكومات. فقد كانت مبادرة "المياه والصرف الصحي للجميع" خلال عقد ضمن مجموعة الأهداف العظيمة التي تم تبنيها بعد عدد من المؤتمرات رفيعة المستوى في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي. ولكن الفجوة بين الوعود وما تم بذله من جهد كانت كبيرة للغاية. فهل سيكون الأمر مختلفًا هذه المرة؟

يمكن القول بأن العالم بشكل إجمالي في سبيله لتحقيق الهدف المتعلق بالمياه، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ما أحرزته الصين والهند من تقدم، ولكن تظل هناك منطقتان فقط هما من تتحركان نحو تحقيق الهدف المتعلق بالصرف الصحي (شرق آسيا وأمريكا اللاتينية). ولكن تظل التباينات الإقليمية والوطنية الكبيرة متوارية خلف الصورة العالمية الكبرى.

- وفقًا للاتجاهات الحالية سوف تبلغ أفريقيا جنوب الصحراء الهدف المتعلق بالمياه في عام 2040 والهدف المتعلق بالصرف الصحي في 2076. كما أن منطقة جنوب آسيا متأخرة بمقدار 4 سنوات عن الخطة الموضوعة فيما يتعلق بالصرف الصحي، أما الدول العربية فمتأخرة بمقدار 27 عامًا فيما يتعلق بالمياه.
- بقياس الأوضاع في كل بلد، لن يتمكن 234 مليون شخص من الوصول إلى الهدف المتعلق بالمياه، مع تأخر 55 بلدًا عن الخطة الموضوعة.
- لن يتمكن 430 مليون شخص من تحقيق الهدف المتعلق بالصرف الصحي، حيث إن هناك 74 بلدًا متأخرًا.
- حتى تتمكن أفريقيا جنوب الصحراء من العودة إلى الطريق المرسوم لتحقيق الهدف المتعلق بالمياه، سيتعين عليها أن تزيد من معدلات توصيل المياه إلى جهات الاستخدام من 10 ملايين توصيلة في العام في العقد الماضي إلى 23 مليون توصيلة خلال العقد القادم. كما يجب أن يزيد معدل توفير الصرف الصحي في جنوب آسيا ليزيد من تتوفر لهم هذه الخدمة من 25 مليون فرد في العام إلى 43 مليون فرد.

يجب علينا أن ننظر إلى الأهداف الإنمائية للألفية باعتبارها الحد الأدنى لتوفير تلك الخدمات وليس الحد الأقصى لها. ذلك أنه حتى مع تحقيق تلك الأهداف، فسوف يظل هناك عجز عالمي كبير. وما يثير القلق بشأن منحنى التقدم العالمي الحالي هو أن العالم سينتهي به الأمر على هذا النحو دون تحقيق الحد الأدنى المنصوص عليه في وعد الهدف الإنمائي للألفية.

سد الفجوات بين الاتجاهات الحالية والأهداف

إن تغيير هذه الصورة ليس الأمر الصائب فحسب، بل هو ما يتفق مع العقل أيضًا. فهو الأمر الصائب لأن المياه

اثنان من كل ثلاثة أشخاص تقريبًا لا يستطيعون الحصول على المياه النظيفة يعيشون على أقل من دولارين يوميًا

إن ما نحتاجه خلال العقد القادم هو اتجاه دولي منسق يبدأ بالإستراتيجيات الوطنية ويشتمل في نفس الوقت على خطة عمل عالمية

والصرف الصحي من الحقوق الإنسانية الأساسية، وينبغي لأية حكومة ألا تغض الطرف عن المستوى الحالي لما تتعرض له حقوق الإنسان من انتهاك بما يفضي إلى إهدار للإمكانات البشرية. ويتفق ذلك في الوقت نفسه مع العقل لأن الحصول على المياه والصرف الصحي يوفر للناس الإمكانات اللازمة لخروجهم من حالة الفقر والمساهمة في تحقيق الرخاء الوطني.

قد يصعب تحديد حجم المكاسب المحتملة في مسألة التنمية البشرية والتي تنشأ عن تحقيق تقدم في توفير المياه والصرف الصحي. إلا أن أفضل التقديرات تشير إلى أن المكاسب تفوق التكاليف بكثير. فالتكاليف الإضافية لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية، عند الأخذ بخيار التكنولوجيا المستدامة الأقل تكلفة، تبلغ حوالي 10 بلايين دولار في العام. ويترتب على سد الفجوة بين الاتجاهات الحالية والاتجاهات المستهدفة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية المتعلق بالمياه والصرف الصحي ما يلي:

- انخفاض حالات وفيات الأطفال بمقدار 203,000 حالة بحلول عام 2015 وإنقاذ حياة أكثر من مليون طفل على مدار العقد القادم.
- زيادة عدد أيام حضور الأطفال إلى المدارس بمقدار 272 مليون يوم نتيجة لانخفاض حالات الإسهال فقط.
- تحقيق مكاسب اقتصادية يبلغ مجموعها حوالي 38 مليون دولار في العام. حيث ستبلغ مكاسب أفريقيا جنوب الصحراء حوالي 15 بليون دولار وهو ما يمثل 60% من تدفقات المعونات التي تلقتها عام 2003. كما ستبلغ مكاسب جنوب آسيا حوالي 6 بلايين دولار.

والآن يبقى السؤال: هل يستطيع العالم تحمل تكاليف تحقيق التقدم السريع في توفير المياه والصرف الصحي؟ والسؤال الأهم: هل يستطيع العالم تحمل نتائج عدم بذل الاستثمارات لتحقيق هذا التقدم؟

صحيح أن التكلفة اللازمة لتحقيق الهدف الإنمائي للألفية والتي تبلغ 10 بلايين دولار تبدو تكلفة كبيرة، ولكننا يجب أن ننظر إلى الأمر من جميع جوانبه. فهذا المبلغ أقل من حجم الإنفاق العسكري العالمي في خمسة أيام، وأقل من نصف ما تنفقه البلدان الغنية كل عام على المياه المعدنية. إنه لثمن زهيد بالنسبة لاستثمار يمكن أن ينقذ حياة الملايين من صغار السن، ويوفر فرص التعليم الضائعة، ويحرر الكثيرين من الأمراض التي تسلبهم صحتهم، ويدر عائدًا اقتصاديًا يساعد في تحقيق الرخاء.

أسس أربعة لتحقيق النجاح

لو كان بإمكان المؤتمرات الدولية رفيعة المستوى والتصريحات المشجعة والأهداف الجريئة توفير المياه النظيفة والصرف الصحي الأساسي، لتمَّ حل الأزمة العالمية التي نشهدها منذ زمن بعيد. فمنذ منتصف تسعينيات القرن الماضي انعقد الكثير من المؤتمرات الدولية التي تناقش مسألة المياه، كما تم عقد العديد من الشراكات الدولية رفيعة المستوى. وعلاوةً على ذلك فهناك 23 وكالة تابعة للأمم المتحدة تعمل في مجال المياه والصرف الصحي.

إذن فهناك الكثير من المؤتمرات والكثير من الأنشطة، ولكن القليل من التقدم. وبالنظر إلى العقد الماضي، نجد أنه لا مفر من الاستنتاج بأن مسألة المياه والصرف الصحي قد عانت من كثرة الأقوال وقلة الأفعال. لذا فإن ما نحتاجه خلال العقد القادم هو اتجاه دولي منسق يبدأ بالإستراتيجيات الوطنية ويشتمل في نفس الوقت على خطة عمل عالمية. صحيح أنه ليست هناك خطة عمل جاهزة لتحقيق الإصلاح، ولكن أربعة أسس رئيسية تعد من الأمور الحاسمة لتحقيق النجاح.

- **اعتبار المياه حقًا إنسانيًا والجدية في ذلك.** يجب على جميع الحكومات أن تتجاوز المبادئ الدستورية المبهمة في سعيها لإقرار الحق الإنساني في المياه في تشريعات تمكّن من الحصول على هذه الحقوق. ولكي يكون للحق الإنساني في المياه معنى حقيقي، يجب أن يتم التعبير عن هذا الحق في صورة استحقاق لمصدر مياه مأمونة يمكن الحصول عليها بسهولة وبسعر مناسب. وتتباين صورة الاستحقاق المناسبة تبعًا لظروف البلد والأسرة. إلا أنه يجب توفير 20 لترًا من المياه النظيفة يوميًا كحد أدنى لكل مواطن، وأن يكون ذلك دون تكلفة للفقراء الذين لا يستطيعون الدفع. ويجب وضع معايير واضحة لقياس مدى التقدم نحو الهدف، وتكون الحكومات الوطنية والمحلية والجهات المزودة بالمياه خاضعة للمساءلة عن مدى التقدم الذي يتم إحرازه. وتجب الإشارة إلى أنه بالرغم من أن هناك دورًا تلعبه الجهات الخاصة المزودة بالخدمة في عملية توفير المياه، إلا أن توفير الحق الإنساني في المياه يعد من التزامات الحكومات في المقام الأول.
- **وضع إستراتيجيات وطنية للمياه والصرف الصحي.** يجب على جميع الحكومات أن تضع خططًا وطنية لحث خطى التقدم في مجال المياه والصرف الصحي، مع تحديد أهداف طموحة يدعمها قدر كاف من التمويل، وإستراتيجيات واضحة للتغلب على مظاهر عدم المساواة. فالمياه والصرف الصحي هما أقل ما يلقى من الاهتمام في خطط الحد من الفقر، وإن كان ذلك يظهر بصورة أكبر في الصرف الصحي. فهذان المجالان يعانيان من قصور مزمن في التمويل، حيث يمثل حجم الإنفاق العام عليهما في معظم الأحيان أقل من 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وتجدر الإشارة إلى أن حجم الاستثمارات في المياه والصرف الصحي والتي يمكن أن تنقذ حياة الكثيرين تتضاءل بجوار حجم الإنفاق العسكري. ففي إثيوبيا

تبلغ الميزانية العسكرية 10 أضعاف حجم الميزانية المخصصة للمياه والصرف الصحي، وفي باكستان يتضاعف هذا الفارق إلى 47 ضعفًا. لذا فإن على الحكومات أن تهدف إلى تخصيص 1% على الأقل من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على المياه والصرف الصحي. وفيما يتعلق بمواجهة مشكلة عدم المساواة، لا بد من وجود التزام بإستراتيجيات تمويلية مثل التحويلات المالية والإعانات التناقلية وغير ذلك من الإجراءات التي يمكن من خلالها توفير المياه والصرف الصحي للفقراء بسعر مناسب. ويجب أن تشتمل الإستراتيجيات الوطنية على نقاط مرجعية لدعم مبدأ المساواة مثل:

- **الأهداف الإنمائية للألفية**. عدم الاقتصار على أهداف عام 2015 المتمثلة في خفض عدد من لا يستطيعون الحصول على المياه والصرف الصحي إلى النصف، واستكمالها بسياسات تعمل على تقليل الفجوة في نسب التغطية بين الأغنياء والفقراء إلى النصف.
- **ورقات إستراتيجية الحد من الفقر**. جعل المياه والصرف الصحي من أهم الأولويات مع وضع أهداف واضحة لتوفير الاعتمادات المالية على المدى المتوسط.
- **الجهات المزودة بالمياه**. العمل على أن يكون لدى المرافق العامة أو الخاصة بالإضافة إلى الهيئات البلدية نقاط مرجعية واضحة يحتكم إليها للمساواة في التوزيع مع تطبيق عقوبات في حالة عدم الالتزام بها.
- **دعم الخطط الوطنية باستخدام الإعانات الدولية**. تعد المساعدات الإنمائية بالنسبة للعديد من البلدان الأكثر فقرًا في العالم أمرًا ضروريًا للغاية. فتحقيق التقدم في المياه والصرف الصحي يتطلب استثمارات مسبقة كبيرة مع فترات طويلة لتحصيل العائدات. ولكن القيود المكبلة لإيرادات الحكومة تحد من القدرة التمويلية للعديد من البلدان الأكثر فقرًا في العالم، بينما تحد مستويات الفقر المرتفعة من إمكانية استرداد التكاليف. وعلى الرغم من أن معظم المانحين يدركون أهمية المياه والصرف الصحي، إلا أن المساعدات الإنمائية قد انخفضت على مدار العقد الماضي، وقلة فقط من المانحين هم من يضعون هذا القطاع بين الأولويات. وبالتالي فقد أصبح هذا القطاع الآن لا يتلقى سوى أقل من 5% من المساعدات الإنمائية. ونتيجة لذلك لابد من زيادة تدفقات المساعدات إلى الضعف تقريبًا أي بمقدار 3.6-4 بلايين دولار سنويًا إذا أردنا الوصول إلى الهدف الإنمائي للألفية. وتظهر الحاجة إلى إستراتيجيات تمويل مبتكرة مثل تلك التي وضعها مرفق التمويل الدولي، حتى يمكن توفير التمويل المسبق الآن لتجنب النقص الوشيك في بلوغ معدلات الهدف الإنمائي للألفية. كما يجب على المانحين أن يعملوا لدعم إستراتيجيات يتم وضعها وتنفيذها على المستوى الوطني، والتي يمكن من خلالها ضمان الدعم على المدى البعيد. وهناك أيضًا مجال لدعم جهود الحكومات المحلية والمرافق البلدية لجمع الأموال في أسواق رأس المال المحلية.
- **تطوير خطة عمل عالمية**. اتسمت دائمًا الجهود الدولية لحث خطى التقدم في المياه والصرف الصحي بعدم الفاعلية وعدم التكامل، وكان هناك الكثير من المؤتمرات رفيعة المستوى مع الافتقار الدائم إلى الإجراءات العملية. وعلى النقيض من الاستجابة الدولية القوية لقضية فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وقضية التعليم، لم تلق قضية المياه والصرف الصحي اهتمامًا كبيرًا في خطة التنمية العالمية. كما أن مجموعة البلدان الثمانية لم تعتبر قضية المياه والصرف الصحي من الأولويات عندما تعهدت بخطة عمل عالمية منذ عامين. ونستطيع أن نقول أن وضع خطة عمل عالمية لتعبئة التمويل الخاص بالمساعدات ومساعدة حكومات البلدان النامية في الاستفادة من أسواق رأس المال المحلية ودعم عملية بناء القدرات كل ذلك يمكن أن يشكل نقطة محورية للتأييد العام والجهود السياسية في قضية المياه والصرف الصحي.

توفير المياه من أجل الحياة

كما أعلنت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فإن "حق الإنسان في المياه يجب أن يكفل للجميع إمكانية الحصول على المياه بشكل كاف وآمن ومقبول وبسعر مناسب مع القدرة على الوصول إليها، وذلك لأغراض الاستخدام الشخصي والمنزلي". وتمثل هذه الخصائص الأساسية الخمس الأسس التي يقوم عليها أمن المياه. ولكنها على الرغم من ذلك تتعرض للانتهاك على نطاق واسع.

لماذا يحصل الفقراء على قدر أقل من المياه النظيفة ويدفعون أكثر من غيرهم في مقابلها؟ إن التجربة العملية تخبرنا أن أرخص مصادر المياه وأكثر ما يمكن الاعتماد عليه منها في المناطق الحضرية هو في العادة المرفق الذي يتولى صيانة الشبكة. أما الأسر الفقيرة فهي غالبًا غير متصلة بالشبكة، وبالتالي يتعين عليها الحصول على المياه التي تحتاجها من عدد من المصادر غير المحسنة. ومن الأمثلة على ذلك دار السلام وتنزانيا وأواغادوغو وبوركينا فاسو حيث تبلغ نسبة الأسر المتصلة بالمرفق أقل من 30%.

يحصل الفقراء على قدر أقل من المياه النظيفة ويدفعون أكثر من غيرهم في مقابلها

المعيار الذي نقيّم به سياستنا ينبغي ألا يتمثل في المقارنة بين القطاع العام أو الخاص، بل بين الأداء أو القصور في الأداء في خدمة الفقراء

ولا شك أنه عندما لا تكون الأسر متصلة بالمرفق فإن خياراتها تكون محدودة. فهي إما أن تلجأ إلى جلب المياه من مصادر غير معالجة أو من مصدر عام، أو تقوم بشراء المياه من مجموعة من الوسطاء مثل مشغلي الأنابيب الرأسية وبائعي المياه ومشغلي شاحنات الصهاريج. والعجيب أن ما نراه من جدل حول خصخصة المياه قد أغفل حقيقة واقعة. وهي أن الغالبية العظمى من الفقراء يقومون بالفعل بشراء المياه في الأسواق الخاصة. فمثل هذه الأسواق تقدم مياهًا ذات نوعية متباينة وبأسعار عالية.

أسعار مرتفعة للفقراء

من الطبيعي أن يؤدي البعد عن مرفق المياه إلى تضخم الأسعار. والسبب في ذلك أن المياه تمر عبر مجموعة من الوسطاء ليضيف كل منهم تكاليف النقل والتسويق إلى سعر المياه فيرتفع السعر بدرجة كبيرة. وتكون نتيجة ذلك في الغالب أن تدفع الأسر الفقيرة التي تعيش في الأحياء الفقيرة في مقابل لتر المياه من 5-10 أضعاف السعر الذي يدفعه الأغنياء الذين يعيشون في نفس المدينة.

وتزداد المشكلة سوءًا بفعل سياسات التسعير الخاصة بمرافق المياه. فمعظم المرافق الآن تطبق نظم التعريفة المدرجة التصاعدية. والتي تهدف إلى الجمع بين المساواة والكفاءة عن طريق ربط رفع السعر بزيادة كمية المياه المستخدمة. ولكن ما يحدث عمليًا هو أن تقع الأسر الفقيرة في أسر الشرائح الأعلى سعرًا من التعريفة بفعل هذه النظم. والسبب في ذلك: أن الوسطاء الذين يخدمون الأسر الفقيرة يشترون المياه بكمية كبيرة وبالتالي بأعلى الأسعار. ومن الأمثلة على ذلك أن الأسر الفقيرة التي تستخدم الأنابيب الرأسية في داكار تدفع أكثر من ثلاثة أضعاف السعر الذي تدفعه الأسر المتصلة بالمرفق.

ولعل سائلاً يسأل: إذا كانت أسعار المرفق أرخص بكثير من المصادر الأخرى فلم لا يتم توصيل الأسر الفقيرة بالمرفق؟ والسبب في غالب الأحيان هو عدم قدرة الأسر الفقيرة على تحمل رسوم التوصيل. فحتى في أكثر بلدان العالم فقرًا، قد تتجاوز هذه الرسوم 100 دولار. وفي مانيلا تساوي تكلفة التوصيل بالمرفق الدخل طيلة ثلاثة أشهر تقريبًا بالنسبة لأفقر 20% من الأسر، وفي المناطق الحضرية في كينيا ترتفع التكلفة إلى الدخل لمدة ستة أشهر. كما أن الموقع الجغرافي يعد عائقًا آخر أمام التوصيل. إذ ترفض المرافق في العديد من المدن توصيل المياه إلى الأسر التي ليس لديها صكوك ملكية رسمية مما يؤدي إلى استبعاد بعض الأسر الأكثر فقرًا.

أما الأسر الريفية فتواجه مشكلات من نوع خاص. فنظرًا لعيشها بعيدًا عن الشبكات الرسمية، تلجأ المجتمعات الريفية في معظم الأحيان إلى الاعتماد على أنفسها في إدارة نظم المياه الخاصة بها مع اشتراك الوكالات الحكومية في المساعدة بشكل عام في عملية التزويد بالخدمة. والسبب في ذلك أن معظم الوكالات تطبق طريقة "القيادة والتحكم" والتي تعمل غالبًا على توفير تكنولوجيات غير مناسبة إلى أماكن غير مناسبة مع الانتفاع بقدر ضئيل من الاستشارات. وقد نتج عن ذلك مزيج من القصور في التمويل وتدني التغطية مع تحمل السيدات الريفيات الثمن حيث يكون عليهن جلب المياه من مصادر بعيدة.

الدور الرئيسي للجهات العامة المزودة بالخدمة

في السنوات الأخيرة غلب على الجدل الدولي الدائر حول الحق الإنساني في المياه آراء متبادلة تركزت حول الدور الملائم لكل من القطاع العام والقطاع الخاص. وقد تم طرح بعض القضايا المهمة، ولكن الحوار أثار من الخلافات أكثر مما أسفر عنه من معلومات.

لقد كان لبعض برامج الخصخصة نتائج إيجابية. ولكن الحصيلة الإجمالية لم تكن مشجعة. فمن الأرجنتين إلى بوليفيا، ومن الفلبين إلى الولايات المتحدة الأمريكية ثبت أن الاعتقاد في كون القطاع الخاص العصا السحرية لتحقيق المساواة والكفاءة اللازمين لدفع عجلة التقدم نحو تحقيق مبدأ المياه للجميع هو اعتقاد خاطئ. وعلى الرغم من أن هذه الإخفاقات السابقة لمنح امتيازات في توزيع المياه لا تمثل دليلاً على انتفاء دور القطاع الخاص في هذا المجال، إلا أنها تشير إلى الحاجة إلى مزيد من الحرص والتنظيم والالتزام بالمساواة في الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص.

وهناك أمران يتعلقان بعملية الإمداد بالمياه قد لا يمكن معهما الاعتماد بشكل كاف على القطاع الخاص في البلدان التي تنخفض فيها معدلات التغطية. أولهما أن قطاع المياه يتوفر فيه الكثير من خصائص الاحتكار الطبيعي. ولذا فإنه إذا لم تكن هناك قدرة تنظيمية قوية لحماية المصلحة العامة من خلال فرض القواعد على التسعير والاستثمار فسوف تكون هناك مخاطر بحدوث سوء استخدام احتكاري. أما الأمر الثاني فهو أنه في البلدان التي ترتفع فيها مستويات الفقر بين قطاعات السكان التي لا تصل إليها الخدمة يكون التمويل العام مطلبًا أساسيًا لزيادة إمكانية الحصول على الخدمة بغض النظر عن كون الجهة المزودة خاصة أو عامة.

وفي بعض الأحيان، أبعد النقاش حول الخصخصة الاهتمام عن المسألة الملحة المتمثلة في إصلاح المرافق العامة. تسيطر الجهات العامة المزودة بالخدمة على قطاع التزويد بالمياه حيث توفر أكثر من 90% من المياه التي يتم توصيلها من خلال الشبكات في البلدان النامية. ولكن الكثير من المرافق المملوكة للعامة تخذل الفقراء، حيث يجمع أداؤها بين عدم الكفاءة وعدم الخضوع إلى المساءلة في الإدارة مع عدم المساواة في التمويل والتسعير. ومع

ذلك نجحت بعض المرافق العامة في توفير المياه بسعر مناسب للجميع، ومن الأمثلة المتميزة على ذلك مرفق بورتو أليغري بالبرازيل.

إن أمامنا الآن فرصًا حقيقية كي نتعلم من تجاربنا الفاشلة ونضيف إلى تجاربنا الناجحة. والمعيار الذي نقيم به سياستنا ينبغي ألا يتمثل في المقارنة بين القطاع العام أو الخاص، بل بين الأداء أو القصور في الأداء في خدمة الفقراء.

وقد تمكنت بعض البلدان من إحراز تقدم سريع في عملية التزويد بالمياه. فمن كولومبيا إلى السنغال وجنوب أفريقيا تم وضع إستراتيجيات مبتكرة لمد المياه إلى الأسر الفقيرة في المناطق الحضرية. وفي الوقت الذي ما زال فيه سكان الريف يعانون من فجوة كبيرة بينهم وبين سكان الحضر في شتى أنحاء العالم، استطاعت بعض البلدان تحقيق زيادة سريعة مستدامة في التغطية ومنها بلدان يختلفان عن بعضهما تمام الاختلاف مثل المغرب وأوغندا. فما هي عوامل النجاح؟

القيادة السياسية والأهداف الممكنة يصنعان الفرق

يجب أن نعرف أنه لا توجد حلول جاهزة للتغلب على المشكلة، وهو الأمر الذي أكدنا عليه مرارًا في هذا التقرير. فالسياسات التي تؤتي بنتائج إيجابية للفقراء في مكان ما قد تفشل في مكان آخر. على أن هناك بعض الدروس العامة التي يمكن أن نستخلصها من التجارب التي كتب لها النجاح. وأول هذه الدروس، وقد يكون أهمها على الإطلاق، أن القيادة السياسية من العوامل المؤثرة. أما الدرس الثاني فهو أن تحقيق التقدم يعتمد على وضع أهداف يمكن تحقيقها في إطار خطط وطنية تكون مدعومة باعتمادات مالية وإستراتيجيات للتغلب على مشكلة عدم المساواة.

ولكن ذلك لا يعني تأييدنا المطلق للإعانات الشاملة. فربما كانت الإعانات التي يتم التخطيط لها جيدًا في شيلي وكولومبيا وجنوب أفريقيا تصل بالفعل إلى الفقراء وتمثل فارقًا بالنسبة لهم. إلا أنه في حالات كثيرة، وجد أن الإعانات والتي من المفترض أنها وضعت لدعم تحقيق المساواة في تسعير خدمات المرفق، يتجه الكثير منها إلى الأثرياء، ولا يكون من نصيب الأسر الفقيرة غير المتصلة بالمرافق سوى بعض الفوائد البسيطة. ونفس الحال تقريبًا في أفريقيا جنوب الصحراء حيث تحصل الكثير من الأسر مرتفعة الدخل والمتصلة بالمرافق على القدر الأكبر من مكاسب المياه التي تباع بأسعار أقل بكثير من المستوى اللازم لتغطية تكاليف التشغيل والصيانة.

التنظيم والاسترداد المستدام للتكاليف من الأمور الحيوية لتحقيق المساواة والكفاءة

نظرًا للطبيعة الاحتكارية لشبكات المياه، يجب أن يكون بين مقومات عملية التنظيم ضمان التزام الجهات المزودة بالخدمة بمعايير الكفاءة والمساواة، مما يؤدي لحماية مصالح المستهلك. وقد مثل إيجاد هيئات تنظيمية قوية ومستقلة في العديد من بلدان العالم النامي صعوبة حقيقية، الأمر الذي أدى إلى حدوث تدخل من جانب السياسيين في تلك البلدان مع غياب المساءلة القانونية. إلا أن ما بذل من جهود لتحقيق تنظيم الاستخدام من خلال الحوار بين الجهات المزودة بالخدمة التابعة للمرفق والمواطنين كان له الفضل في تحقيق قدر كبير من التقدم كما حدث في حيدر آباد بالهند.

وبشكل أعم فإنه من المهم أن تقوم الحكومات بتوسيع دورها التنظيمي إلى ما وراء الجهات المزودة بالخدمة التابعة للشبكة الرسمية وصولاً إلى الأسواق غير الرسمية التي يستخدمها الفقراء. وتجدر الإشارة إلى أن التنظيم هنا لا يعني الحد من أنشطة الجهات المزودة بالخدمة التي تخدم الفقراء. ولكن التنظيم يعني العمل مع تلك الجهات المزودة بالخدمة لضمان الالتزام بالقواعد الخاصة بالتسعير المتكافئ وجودة المياه.

ويعد استرداد التكاليف بشكل مستدام ومنصف جزءًا من أي برنامج للإصلاح. وفي العديد من الحالات تكون هناك أسباب قوية لزيادة أسعار المياه إلى مستويات أكثر واقعية لتحسين كفاءة إدارة المياه. ففي العديد من البلدان تكون خسائر المياه مرتفعة للغاية فيما تكون الإيرادات المحصلة أقل من أن تمول نظامًا قابلاً للاستمرار.

ويختلف معيار تحقق الاستدامة والمساواة من بلد إلى آخر. ففي الكثير من البلدان منخفضة الدخل تكون فرصة استرداد التكاليف محدودة بسبب الفقر وانخفاض متوسط الدخول. وفي هذه الحالة يكون الإنفاق العام الذي تسانده المعونات أمرًا ضروريًا. أما البلدان التي توفر دخولاً متوسطة لمواطنيها فلديها فرصة أكبر لتحقيق استرداد منصف للتكاليف إذا ما قامت الحكومات بتطبيق آليات للحد من العبء المالي الواقع على الأسر الفقيرة.

كما أن البلدان متوسطة الدخل وبعض البلدان منخفضة الدخل تستطيع الاستفادة بصورة أكبر من أسواق رأس المال المحلية. وفي هذا الشأن يمكن للدعم الدولي أن يصنع فارقًا كبيرًا من خلال ضمانات الائتمانات وغيرها من الآليات التي تقلل من أسعار الفائدة ومن مدى انتشار الفكرة السائدة في الأسواق عن المخاطرة.

ومع الاستفادة من إطار التخطيط الوطني والعالمي الذي سبق طرحه في الفصل الأول، فإن الإستراتيجيات الأساسية لتجاوز التفاوتات في الحصول على المياه على المستوى الوطني يمكن أن تتضمن ما يلي:

- تحديد أهداف واضحة للحد من عدم المساواة كجزء من الإستراتيجية الوطنية للحد من الفقر ومن نظام الإبلاغ الخاص بالهدف الإنمائي للألفية مع تقليص التباين القائم في التغطية بين الأغنياء والفقراء إلى النصف.

تحقيق التقدم يعتمد على وضع أهداف يمكن تحقيقها في إطار خطط قومية تكون مدعومة باعتمادات مالية وإستراتيجيات للتغلب على مشكلة عدم المساواة

بدرجة تفوق ما تعانيه المياه، يعاني الصرف الصحي من مزيج من التفكك المؤسسي وضعف التخطيط الوطني وتدنى المكانة السياسية

- تطبيق التعريفات الحيوية التي يتم من خلالها توفير القدر الكافي من المياه للاحتياجات الأساسية مجانًا أو مقابل أسعار مناسبة كما حدث في جنوب أفريقيا.
- العمل على ألا تضطر أية أسرة لإنفاق أكثر من 3% من دخلها على احتياجاتها من المياه.
- توجيه الإعانات لدعم استخدام المياه ومد التوصيلات بالمرافق للأسر الفقيرة كما تم في شيلي وكولومبيا.
- زيادة الاستثمارات في توفير الأنابيب الرأسية كإستراتيجية انتقالية لإتاحة المياه النظيفة بسعر مناسب للفقراء.
- سن التشريعات التي تمكن المواطنين من مساءلة الجهات المزودة بالخدمة أمام القانون.
- الحرص على وضع نقاط مرجعية واضحة في عقود الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص للوقوف على مدى المساواة في إتاحة مصادر المياه بسعر مناسب للأسر الفقيرة.
- تطوير نظم فاعلة ومستقلة سياسيًا بغرض التنظيم على أن يمتد نطاقها من شبكة المرافق إلى الجهات غير الرسمية المزودة بالخدمة.

سد العجز الهائل في الصرف الصحي

عندما كتب فيكتور هوجو في البؤساء "المجاري هي ضمير المدينة"، كان يصف باريس في القرن التاسع عشر، ولكن ظلت حالة الصرف الصحي بعد كل تلك السنوات مؤشرًا قويًا على حالة التنمية البشرية في أي مجتمع.

والواقع يقول بأن نحو نصف العالم النامي يفتقر إلى الصرف الصحي. كما أن هناك أشخاصًا أكثر من ذلك بكثير يفتقرون إلى صرف صحي جيد. ويستشري هذا العجز في أجزاء كثيرة في العالم. فمعدلات التغطية منخفضة بشكل صادم في العديد من البلدان الأكثر فقرًا في العالم. ففي أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا على سبيل المثال لا تتوفر خدمة الصرف الصحي إلا لواحد من كل ثلاثة من السكان، وتتدنى هذه النسبة إلى واحد من كل سبعة في إثيوبيا. وتقل معدلات التغطية من الحجم الحقيقي للمشكلة خاصة في البلدان ذات الدخل الأعلى نسبيًا. ففي جاكرتا ومانيلا وقعت شبكة المجاري فريسة بين عمليات التحضر السريع من جانب والتدني المزمن في الاستثمارات من جانب آخر مما أدى إلى الانتشار السريع لمراحيض الحفر. وتتسبب هذه المراحيض الآن في تلويث المياه الجوفية، كما أنها تفرغ محتوياتها في الأنهار مما يؤدي إلى تلويث مصادر المياه وتعريض الصحة العامة للخطر.

إن الحصول على الصرف الصحي له فوائد جمة على العديد من المستويات. إذ تشير الدراسات التي أجريت في أكثر من بلد إلى أن طريقة التخلص من فضلات الجسم تعد من أقوى المحددات التي يعتمد عليها بقاء الأطفال: حيث يؤدي الانتقال من استعمال الصرف الصحي غير المحسن إلى الصرف الصحي المحسن إلى خفض المعدل الإجمالي لوفيات الأطفال بمقدار الثلث تقريبًا. هذا بالإضافة إلى أن الصرف الصحي المحسن يحقق العديد من المزايا فيما يتعلق بالصحة العامة وسبل المعيشة والكرامة الإنسانية، وهي المزايا التي تتجاوز الأسر لتشمل مجتمعات بأكملها. إن المراحيض قد لا تبدو من العوامل التي تحفز التقدم الإنساني، ولكن الدليل على عكس ذلك واضح لا يقبل الشك.

السبب في ضخامة العجز

إذا كان الصرف الصحي حيويًا إلى هذه الدرجة بالنسبة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي، فما السبب في ضخامة حجم العجز، وما السبب في انحراف العالم عن مسار تحقيق الهدف الإنمائي للألفية؟ الحقيقة أن ذلك يرجع إلى العديد من العوامل.

أولها هو القيادة السياسية، أو بالأحرى غياب القيادة السياسية. فعلى الرغم من أن السياسات العامة المتعلقة بالصرف الصحي هي من العوامل التي تعبر عن حالة أية أمة مثلها في ذلك مثل الإدارة الاقتصادية أو الدفاع أو التجارة، إلا أن الصرف الصحي يأتي في المرتبة الثانية أو الثالثة من قائمة الأولويات. وبدرجة تفوق ما تعانيه المياه، يعاني الصرف الصحي من مزيج من التفكك المؤسسي وضعف التخطيط الوطني وتدنى المكانة السياسية.

ويعد الفقر عقبة أخرى في سبيل التقدم. حيث ينقص الأسر الأكثر فقرًا في الغالب القدرة التمويلية لشراء مرافق الصرف الصحي. كذا، تؤدي عوامل أخرى إلى تقييد التقدم بما في ذلك مستوى الطلب من الأسر وعدم المساواة بين الجنسين. فعلى الرغم من أن النساء تولين الصرف الصحي قدرًا من الأهمية أكبر مما يوليه الرجل له، إلا أن أولويات النساء لا تمثل أهمية كبيرة في ميزانية الأسرة.

كيف يمكن أن تساعد الشراكات بين المجتمع والحكومة؟

إن الحجم المخيف للعجز في توفير الصرف الصحي والتقدم البطيء نحو سد هذا العجز يعتبره البعض دليلاً على أن الهدف الإنمائي للألفية قد أصبح الآن بعيد المنال. وعلى الرغم من أن هذه المخاوف لها ما يبررها، إلا أن هذا الاستنتاج غير صحيح. فهناك العديد من الأمثلة التي أثبتت إمكانية تحقيق تقدم سريع في الصرف الصحي، بعض هذه الأمثلة جاء به حراك المجتمعات المحلية على مستوى القاعدة، والبعض الآخر حققته الحكومات:

- ففي الهند وباكستان تعاونت جمعيات سكان الأحياء الفقيرة لتوفير الصرف الصحي لملايين الأفراد مستفيدةً من قوة المجتمعات في تعبئة الموارد. وقد استطاعت منظمات مجتمعية مثل الاتحاد الوطني لسكان الأحياء الفقيرة بالهند ومشروع أورانجي الريادي بباكستان وغيرهما الكثير، أن تبين لنا ما يمكن تحقيقه من خلال التحرك العملي.

- وقد نشأت حملة الصرف الصحي الشامل في بنغلاديش اعتمادًا على مشروع اجتماعي هو جزء من برنامج وطني لتحقيق زيادة سريعة في فرص الحصول على الصرف الصحي. وقد قامت كل من كمبوديا والصين والهند وزامبيا باعتماد نفس البرنامج.
- ونجحت البرامج الحكومية في كولومبيا وليسوتو والمغرب وتايلند في توسيع إمكانية الحصول على خدمات الصرف الصحي بين كل الجماعات الغنية من السكان. كما تمكنت غرب بنغال بالهند من تحقيق تقدم غير عادي في هذا الأمر.
- وفي البرازيل كان لطريقة الإدارة المشتركة للصرف الصحي الفضل في خفض التكاليف وتوفير الصرف الصحي لملايين الأفراد، ويتم اتباع هذه الطريقة إلى أماكن أخرى.

ولكل قصة من قصص النجاح هذه جذور مختلفة. فقد تم وضع سياسات عامة على درجة كبيرة من الاختلاف فيما بينها للاستجابة للمشكلات المحلية. ولكن العامل المشترك في كل حالة كان هو التركيز على تطوير الطلب على الصرف الصحي بدلاً من تطبيق النماذج التي تعتمد على زيادة العرض من الأعلى إلى الأسفل في عملية الإمداد. وقد كانت المبادرة والمشاركة المجتمعية من الأمور المهمة للغاية. ولكن الأمر الذي كانت له نفس الأهمية تمثل في التفاعل بين الوكالات الحكومية والمجتمعات المحلية.

قد تكون الحلول المحلية للمشكلات المحلية نقطة البدء لتحقيق التغيير. ولكن يعود الأمر في النهاية إلى الحكومات لإيجاد الظروف التي تساعد على حل المشكلات الوطنية من خلال تعبئة التمويل وخلق الظروف التي تجعل الأسواق قادرة على توفير التكنولوجيات المناسبة بأسعار مناسبة. إننا نقر بأن المبادرات الاجتماعية هي من الأمور المهمة بل الضرورية. ولكنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن العمل الحكومي. والتمويل الخاص من قبل الأسر الفقيرة لا يمكن أن يحل محل التمويل العام وتوفير الخدمة.

التغلب على النظرة السلبية تجاه فضلات الإنسان

إن من أهم الدروس التي نتعلمها من قصص النجاح في مجال الصرف الصحي أن التقدم السريع أمر ممكن. فمع الدعم المقدم من مانحي الإعانات تستطيع جميع البلدان، حتى أكثرها فقرًا، تعبئة الموارد لتحقيق التغيير. وربما يمكن تلخيص العائق الأكبر الذي يعترض سبيل التغيير في كلمة واحدة: النظرة السلبية.

إن مما يبعث على عدم الارتياح وجود بعض أوجه المقارنة بين الصرف الصحي وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وحتى زمن قريب كانت المحاذير الثقافية والاجتماعية التي تحيط بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) سببًا في إعاقة ظهور استجابات فاعلة على المستوى الوطني والدولي، وبالطبع كان الثمن الذي دفعته البشرية فادحًا. ولكن هذا المحذور وهنت قوته بمرور الأيام، وربما يعود ذلك جزئيًا إلى حجم ما خلفه الفيروس من دمار، ولكن السبب الأهم هو أن هذا الفيروس يصيب جميع أفراد المجتمع دون النظر إلى اعتبارات الثروة.

ولكن في نطاق الصرف الصحي يظل هذا الموضوع المحذور كما هو. وهذا يفسر لمَ يم ينل هذا الموضوع المحذور اهتمام قيادة سياسية رفيعة المستوى، ونادرًا ما يتم التطرق له في الحملات الانتخابية أو المناقشات العامة. وقد كان من أسباب البطء في تغير تلك النظرة السلبية أن أزمة الصرف الصحي تتعرض لها فئات دون غيرها، وذلك على العكس من أزمة الفيروس: فهي أزمة تأتي الغالبية العظمى ممن يتعرضون لها من فئات المجتمع الفقيرة، وليس من الأثرياء. ولا بد للتغلب على هذه الأزمة أن يكون هناك قدر أكبر من الوعي بحجم التكاليف التي يتسبب فيها العجز في توفير الصرف الصحي، وذلك كاعتراف بشكل أكبر بأن الصرف الصحي من الحقوق الأساسية.

ومن أهم التحديات السياسية في مسألة الصرف الصحي ما يلي:

- إقامة مؤسسات سياسية على المستوى الوطني والمحلي تبين أهمية الصرف الصحي بالنسبة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي.
- الاستفادة من المبادرات التي ظهرت على مستوى المجتمع من خلال التدخل الحكومي الذي يهدف للوصول إلى أفضل مستويات الأداء.
- اعتماد نُهج في الاستثمار تعتمد على الطلب والتي يمكن من خلالها أن تستجيب الجهات المزودة بالخدمة بتلبية احتياجات المجتمعات مع الحرص على أن يكون للمرأة صوت مسموع في تحديد الأولويات.
- مد الدعم المالي إلى الأسر الأكثر فقرًا كي يكون الصرف الصحي خيارًا يمكن احتمال تكلفته.

التعامل مع ندرة المياه، المخاطر وعوامل الضعف

في بداية القرن الحادي والعشرين كانت الآراء المتداولة حول قضية المياه تعكس وبشكل متزايد تشخيص توماس مالتوس للمشكلة. فقد ظهرت تحذيرات شديدة تشير إلى "تقديرات حسابية منذرة" بشأن زيادة السكان وتراجع معدل توفر المياه. فهل المياه في العالم في طريقها نحو النفاد؟

والإجابة أن هذا ليس واقعًا بأي شكل من الأشكال. ولكن مسألة انعدام الأمن المائي أصبحت تمثل تهديدًا بالفعل لمستقبل التنمية البشرية بالنسبة لقطاع عريض ومتزايد من البشر. وهذا الشعور بانعدام الأمن المائي لدى نسبة كبيرة من سكان العالم يرجع إلى مجموعة من العوامل المؤثرة مثل المنافسة والإجهاد البيئي وعدم القدرة على

المبادرات الاجتماعية هي من الأمور المهمة، ولكنها لا يمكن أن تكون بديلاً عن العمل الحكومي — والتمويل الخاص من قبل الأسر الفقيرة لا يمكن أن يحل محل التمويل العام وتوفير الخدمة

كانت الندرة نتاجًا لفشل السياسة — كما أن العالم في تعامله مع إدارة المياه قد عمد إلى أسلوب هو أقرب إلى شخص يهدر موردًا غير مستدام بلا عقلانية ودون أن يعبأ بشيء

التنبؤ بإمكانية الحصول على المياه كأحد الموارد التي تساهم في عملية الإنتاج.

ولكن بالنظر إلى المياه على مستوى العالم يمكن القول بأن المتوفر منها يكفي ويفيض للوفاء بجميع احتياجات البشرية. إذن فلمَ نعاني من مشكلة ندرة المياه؟ يرجع ذلك، جزئيًا، إلى أن المياه مثلها مثل الثروة لا تتوزع بالتساوي بين بلدان العالم أو حتى داخل البلد الواحد. فلن تفيد البلدان التي تعاني من الإجهاد المائي في الشرق الأوسط من وجود كميات مياه لدى البرازيل وكندا أكبر مما يمكنهما استهلاكه على الإطلاق. كما أنه لا يفيد من يعيشون في المناطق المعرضة للجفاف في شمال شرق البرازيل أن متوسط توفر المياه في البلاد يعد من أعلى المتوسطات في العالم. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في أن الحصول على المياه كمورد إنتاجي يتطلب توفر الهياكل الأساسية اللازمة لذلك، فيما يتفاوت توزيع الهياكل الأساسية نفسها بين البلدان وداخل البلد الواحد.

وإذا نظرنا إلى الأمر وفقًا للمؤشرات التقليدية وجدنا أن الإجهاد المائي يزداد يومًا بعد يوم. إذ يوجد اليوم حوالي 700 مليون شخص في 43 بلدًا يعيشون تحت الحد الأدنى لتوفر المياه وهو 1,700 متر مكعب للفرد، ومن الجلي أن هذا الفرق في التوزيع هو فرق اعتباطي. وبحلول عام 2005 سوف يصل هذا الرقم إلى 3 بلايين حيث يتأزم وضع الإجهاد المائي في الصين والهند وأفريقيا جنوب الصحراء. وبالنظر إلى المعدلات الوطنية نجد أن التوقع يقلل من الحجم الحقيقي للمشكلة. فهناك حوالي 538 مليون شخص في شمال الصين يعيشون بالفعل في منطقة تعاني من إجهاد مائي حاد. وعلى مستوى العالم، هناك ما يقدر بحوالي 1.4 بليون شخص يعيشون في مناطق أحواض الأنهار حيث يتجاوز معدل استخدام المياه المستويات المستدامة.

وينعكس الإجهاد المائي على الإجهاد البيئي. ومن أوضح مظاهر الإفراط في استخدام المياه شبكات الأنهار التي لم تعد تصل إلى البحار إلى جانب تقلص البحيرات وتناقص مناسيب المياه الجوفية. وإذا تحدثنا عن شبكات الأنهار وجدنا أن التراجع في شبكات الأنهار بدءًا من نهر كولورادو في الولايات المتحدة الأمريكية إلى النهر الأصفر في الصين من أوضح نتائج الاستخدام المفرط للمياه. وهناك نتائج أقل وضوحًا ولكنها ليست أقل ضررًا على التنمية البشرية مثل الاستنفاد السريع للمياه الجوفية في جنوب آسيا. وفي أجزاء من الهند ينخفض منسوب المياه الجوفية بأكثر من متر كل عام، الأمر الذي يهدد الإنتاج الزراعي في المستقبل.

إن هذه هي أعراض الندرة، غير أن تلك الندرة تسببت فيها أخطاء السياسات. فالعالم في تعامله مع إدارة المياه قد عمد إلى أسلوب هو أقرب إلى شخص يهدر موردًا غير مستدام بلا عقلانية ودون أن يعبأ بشيء. وبوضوح أكثر، تستخدم مختلف البلدان من المياه أكثر مما يكفي احتياجاتها كما تشير معدلات إعادة التغذية. والنتيجة: دين بيئي كبير في المياه سوف تتحمله الأجيال القادمة. ويطرح هذا الدين أسئلة مهمة عن نظم المحاسبة الوطنية التي عجزت عن قياس معدل استنفاد رأس مال طبيعي نادر وثمين للغاية كالمياه، كما يطرح أيضًا أسئلة هامة تتعلق بالمساواة عبر الأجيال. إن التسعير المنخفض (التسعير الصفري في بعض الحالات) قد دعم الاستخدام المفرط: فعندما تطرح الأسواق سيارات البورشه بأسعار زهيدة، يكون مستوى العرض منخفضًا.

إن سيناريوهات استخدام المياه في المستقبل تثير القلق الشديد. فلمدة قرن تقريبًا كانت معدلات استخدام المياه تزيد بمقدار ضعفي معدل الزيادة السكانية تقريبًا. وسوف يستمر هذا الاتجاه. كما أن الزراعة المعتمدة على الري سوف تظل أكبر مستهلكي المياه حيث تمثل الآن أكثر من 80% من استهلاك المياه في البلدان النامية. ولكن مطالب الصناعة والمستهلكين في الأماكن الحضرية تزيد بسرعة هي الأخرى. فخلال الفترة التي تنتهي بعام 2050 سوف يكون على المياه المتوفرة في العالم أن تدعم النظم الزراعية التي تمثل مصادر الغذاء وسبل المعيشة لعدد إضافي من البشر يبلغ 2.7 بليون شخص. وفي نفس الوقت سوف تمثل الصناعة وليست الزراعة معظم النسبة المتوقعة للزيادة في استخدام المياه حتى عام 2005.

تعزيز الإمداد

في الماضي كانت الحكومات تحاول معالجة مشكلة الإجهاد المائي بالعمل على تعزيز الإمدادات. ويتبين من برامج تحويل مجاري الأنهار في الصين والهند والتي تتم على نطاق واسع على استمرار ما يحظى به هذا النهج من قبول. كما ازدادت أيضًا أهمية الخيارات الأخرى لزيادة الإمدادات. ومن تلك الخيارات إزالة ملوحة مياه البحر والتي يتسع نطاق استخدامها، وذلك على الرغم من أن التكاليف العالية للطاقة تجعل هذا الخيار قاصرًا من حيث المبدأ على البلدان الأكثر ثراءً والمدن التي تقع بجانب البحر. ومن الخيارات الأخرى أيضًا استيراد المياه المستخدمة في العمليات الإنتاجية، أي استيراد مياه تم استخدامها في إنتاج أغذية. وهنا أيضًا تكون الخيارات محدودة بالنسبة للبلدان ذات الدخل المنخفض والتي تعاني من عجز كبير في توفير الغذاء، كما أن هناك مخاطر تتعلق بالأمن الغذائي مع فقدان القدرة على الاعتماد على النفس في إنتاج الغذاء.

خفض الطلب

من المرجح أن تكون السياسات المتعلقة بخفض الطلب أكثر فاعلية. فمع زيادة غلة المحاصيل من كل قطرة مياه من خلال استخدام تكنولوجيا لدعم القدرة الإنتاجية يمكن تخفيف الضغط على النظم المائية. وفي نطاق أوسع، لا بد

أن تعكس سياسات تسعير المياه قيمة ندرتها بشكل أفضل. فمثلاً سيمثل السحب المبكر للإعانات العكسية التي تشجع على الاستخدام المفرط للمياه خطوة مهمة على الطريق الصحيح بالنسبة لبلدان مثل الهند والمكسيك واللتين قامتا بتوجيه إعانات للكهرباء في المزارع الكبيرة دون إدراك بأن ذلك يعد حافزًا على استنفاد المياه الجوفية. أي أن حكومات تلك البلدان كانت في الحقيقة تمنح إعانات نظير استنفاد مورد طبيعي ثمين ناقلة التكاليف إلى البيئة — وإلى الأجيال المستقبلية.

التعامل مع عدم التيقن

تواجه العديد من الحكومات في بلدان العالم النامي اليوم ضرورة إدخال تعديلات جذرية في استخدام المياه. فمن شأن إعادة تنظيم العرض والطلب داخل نطاق الاستدامة البيئة ومدى توفر المياه، وهو هدف محوري في إستراتيجيات الإدارة المتكاملة لموارد المياه، أن يؤدي إلى وجود طرف رابح وآخر خاسر. ولكن هناك أيضًا سيناريوهات تحقق مكاسب لكل الأطراف. ولكن الخطر يكمن في أن مصالح الفقراء سوف يتم تهميشها لأن كبار المنتجين الزراعيين والقطاع الصناعي، وهما من الفئات التي تتمتع بصوت سياسي قوي، سوف يؤكدون على حقوقهم في المياه. إن المياه مصدر قوة في العديد من البلدان، وعدم المساواة في القوة يمكن أن يخلق مظاهر عميقة الأثر لعدم المساواة في الحصول على المياه.

تعد الهياكل الأساسية من الأمور المهمة للغاية للحد من انعدام القدرة على التنبؤ وتخفيف المخاطر. وعلى المستوى العالمي نجد أن هناك درجة كبيرة من عدم المساواة في توفر الهياكل الأساسية للسكان. ويتضح ذلك في مؤشرات بسيطة حول السعة التخزينية للمياه: فالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تخزن حوالي 6,000 متر مكعب من المياه للفرد مقابل 43 مترًا مكعبًا في إثيوبيا. وعلى الرغم من ذلك ليست البلدان الغنية بمنأى عن الاضطرابات المرتبطة بالمياه كما يدل على ذلك تأثير إعصار كاترينا على ولاية نيو أورليانز. ولكن المخاطر تكون أكبر بكثير في حالة البلدان الفقيرة.

إن الجفاف والفيضانات واللذين يعتبران من الأشكال الحادة لانعدام الأمن المائي لهما تبعات مدمرة على التنمية البشرية. ففي عام 2005 طال الجفاف أكثر من 20 مليون شخص في القرن الأفريقي. كما أدت الفيضانات التي ضربت موزامبيق إلى تقليل الدخل القومي الإجمالي بنسبة 20% تقريبًا. أما إذا نظرنا إلى التغير في معدل سقوط الأمطار والتغيرات الحادة في معدل تدفق المياه، فسنجد أن ذلك قد يؤدي إلى تدمير الأصول وتقويض سبل المعيشة والحد من فرص النمو لاقتصاديات بأكملها. ومن الأمثلة على ذلك إثيوبيا التي يؤدي التغير في معدل سقوط الأمطار فيها إلى تقليل فرص النمو بها بمقدار الثلث تقريبًا حسب ما ذكره البنك الدولي. إن مجتمعات بأكملها تتأثر بأزمات المياه. ولكن الفقراء هم الذين يتحملون وطأة تلك الأزمات.

التعامل مع تغير المناخ

يعد تغير المناخ من العوامل المؤثرة في طبيعة انعدام الأمن المائي في العالم. وعلى الرغم من أن التهديد المتمثل في ارتفاع درجات الحرارة قد أصبح الآن من البنود الأساسية في برنامج العمل الدولي، إلا أن تأثير ذلك التهديد على المنتجين الزراعيين الضعفاء في البلدان النامية لم ينل إلا قدرًا ضئيلاً من الاهتمام. وفي الاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ والتي تم اعتمادها عام 1992 كان هناك تحذير للحكومات من أنه "في حالة وجود مخاطر بحدوث أضرار بالغة ولا يمكن علاجها فلا ينبغي أن يكون الافتقار إلى اليقين العلمي الكامل ذريعة لتأجيل اتخاذ إجراء بشأنها". ولقد كان هذا التحذير من أخطر ما تم تجاهله من تحذيرات.

إن الاحترار العالمي سوف يؤدي إلى تغيير الأنماط الهيدرولوجية التي تحدد مدى توفر المياه. وتشير نماذج التنبؤ إلى نتائج معقدة سوف تصوغها الظروف المناخية الخاصة بالمناطق المحدودة. ولكن أهم أوجه الاستنتاج يمكن تلخيصه بطريقة بسيطة للغاية وهي: أن معظم مناطق العالم الأكثر إصابة بالإجهاد المائي سوف تحصل على قدر أقل من المياه، وسوف تصبح القدرة على التنبؤ بتدفقات المياه أكثر محدودية لتكون هذه المناطق عرضة لمزيد من الأحداث المتطرفة. ومن أبرز النتائج المتوقعة ما يلي:

- انخفاض معدل توفر المياه بشكل ملحوظ في شرق أفريقيا والساحل وجنوب أفريقيا نظرًا لانخفاض معدلات سقوط الأمطار وارتفاع درجات الحرارة مما يؤدي إلى خسائر كبيرة في إنتاجية المحاصيل الغذائية الأساسية. وتشير التوقعات الخاصة بالمناطق المروية بماء المطر في شرق أفريقيا إلى خسائر محتملة في القدرة الإنتاجية تصل إلى 33% في الذرة الشامية وأكثر من 20% في الذرة الرفيعة و18% في الدُخَن. اضطراب نظم إنتاج الغذاء وزيادة عدد المهددين بالجوع بنحو 75-125 مليون شخص. كما أن أكثر من 80% من الأراضي في جنوب أفريقيا سوف تنخفض قدرتها الإنتاجية مع تراجع معدل توفر المياه.
- زيادة معدل ذوبان الجليد مما يحدث انخفاضًا في معدل توفر المياه على المدى المتوسط في مجموعة كبيرة من البلدان في شرق أفريقيا وجنوب أفريقيا وأمريكا اللاتينية.
- حدوث اضطرابات في أنماط هبوب الرياح الموسمية في جنوب آسيا مع إمكانية سقوط المزيد من المطار

يعد تغير المناخ من العوامل المؤثرة في طبيعة انعدام الأمن المائي في العالم

من هذا المنطلق، يجب أن تكون المعونات الدولية المعنية بالتكيف بمثابة حجر الزاوية لإطار تعاون متعدد الأطراف للتعامل مع ظاهرة تغير المناخ

ولكن أيضًا مع تراجع عدد الأيام المطيرة وزيادة عدد من يتأثرون بالجفاف.

- حدوث خسائر في المياه العذبة في دلتا الأنهار في بلدان مثل بنغلاديش ومصر وتايلند، وذلك بسبب ارتفاع مناسيب البحار.

وبرغم جميع ما سبق، فقد كانت الاستجابة الدولية للتهديد الذي يفرضه تغير المناخ على أمن المياه غير كافية. فقد تركزت الجهود متعددة الأطراف على الحد من ظاهرة تغير المناخ في المستقبل. وتلك الجهود هي أمر ضروري بلا شك في هذا المقام، كما أن من أولويات هذا الأمر التفاوض بشأن زيادة الحد من انبعاثات الكربون بعد انتهاء بروتوكول كيوتو الحالي في عام 2012. كما يجب أن يكون ضمن الأولويات أيضًا العمل على ألا يزيد الاحترار العالمي في المستقبل عن درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل عمليات التصنيع. ولتحقيق هذا الهدف يجب إجراء الكثير من التعديلات في سياسات الطاقة للبلدان الصناعية والنامية معًا مع توفير تمويل يدعم تلك السياسات لنقل التكنولوجيات النظيفة.

المزيد من التكيف — وليس فقط التخفيف

حتى مع الانخفاض الشديد في انبعاثات الكربون، فإن تلك الانبعاثات في الماضي تعني أنه على العالم في الوقت الراهن أن يتعايش مع التغير الخطير في المناخ. فتغير المناخ ليس تهديدًا ننتظر حدوثه في المستقبل، بل هو واقع يجب أن يتكيف الناس والبلدان مع وجوده. وليس هناك مجال يفوق الزراعة المروية بماء المطر في احتياجه للنهوض بالتحدي المتمثل في وضع إستراتيجيات فعالة للتكيف، حيث ستتعرض سبل معيشة ملايين البشر هم الأكثر فقرًا في العالم للخطر مع مزيد من التغير في أنماط سقوط الأمطار وانخفاض معدل توفر المياه في بعض الحالات.

ومن هذا المنطلق، يجب أن تكون المعونات الدولية المعنية بالتكيف بمثابة حجر الزاوية لإطار تعاون متعدد الأطراف للتعامل مع ظاهرة تغير المناخ. ولكن توجيه تلك المعونات لم يكن كافيًا إلى حد يبعث على الألم. فصندوق التكيف التابع لبروتوكول كيوتو لن يجمع سوى 20 مليون دولار بحول عام 2012 حسب التوقعات الحالية، بينما قام مرفق البيئة العالمية، وهو الآلية الرئيسية متعددة الأطراف المعنية بالتكيف، بتخصيص 50 مليون دولار لدعم أنشطة التكيف بين عامي 2005 و2007.

وبعيدًا عن إطار العمل متعدد الأطراف أدى انخفاض المساعدات الإنمائية في الزراعة إلى الحد من التمويل المتاح لأعمال التكيف. كما شهدت المعونات انخفاضًا سريعًا بشكل نسبي ومطلق على مدار العقد الماضي. وبالنسبة للبلدان النامية كمجموعة نجد أن المعونة الموجة للزراعة قد تراجعت فعليًا من 4.9 بلايين إلى 3.2 بلايين دولار في العام، أو من 12% إلى 3% من إجمالي المعونة منذ بداية عقد التسعينيات. وقد تأثرت جميع المناطق بهذا الانخفاض. فالمعونات الموجهة للزراعة في أفريقيا جنوب الصحراء تبلغ الآن أقل من بليون دولار، وهو أقل من نصف مستوى المعونات في عام 1990. وسيكون تغيير تلك الاتجاهات السلبية من الأمور الضرورية للنجاح في عملية التكيف.

الطريق أمامنا

وتواجه بلدان العالم تحديات على درجة كبيرة من الاختلاف في عملية إدارة المياه. ولكن تبرز بعض الأفكار والمتطلبات العامة كعناصر لازمة لوضع إستراتيجيات ناجحة. ومن أهمها:

- وضع إستراتيجيات متكاملة لإدارة موارد المياه تضع المستويات الوطنية لاستخدام المياه **في** إطار حدود الاستدامة الإيكولوجية مع إيجاد إطار تخطيط متماسك لجميع موارد المياه.
- جعل المساواة ومصالح الفقراء محور الإدارة المتكاملة لموارد المياه.
- جعل إدارة المياه جزءًا لا يتجزأ من الإستراتيجيات الوطنية للحد من الفقر.
- إبراز القيمة الحقيقية للمياه من خلال سياسات تسعير ملائمة، وإجراءات منقحة لعمليات المحاسبة الوطنية، وسحب الإعانات العكسية التي تشجع على الاستخدام المفرط للمياه.
- زيادة إمدادات المياه لصالح الفقراء من خلال توفير مياه مستعملة مأمونة للاستخدام في الأغراض الإنتاجية عن طريق الفصل بين المياه المتخلفة من العمليات الصناعية وتلك الناتجة عن الاستعمال المنزلي، وكذلك العمل مع المزارعين للحد من المخاطر الصحية.
- زيادة الاستثمارات الوطنية والمعونات الدولية من أجل الاستثمار في الهياكل الأساسية للمياه بما في ذلك التخزين ومراقبة الفيضانات.
- وضع معايير جديدة لقياس الاستجابة لظاهرة الاحترار العالمي من خلال المزيد من التركيز على إستراتيجيات التكيف في السياسات الوطنية لإدارة المياه وجهود الدعم.
- رفع المعونة الموجهة إلى الزراعة لثلاثة أضعاف حجمها الحالي بحلول عام 2010 لترتفع التدفقات السنوية من 3 بلايين دولار إلى 10 بلايين دولار. وفي إطار هذا التوسع في الإمداد يجب أن تزداد المعونات الموجهة إلى أفريقيا من حوالي 0.9 بليون دولار إلى حوالي 2.1 بليون دولار سنويًا، كما هو متوقع بالنسبة للأنشطة الزراعية طبقًا لبرنامج التنمية الزراعية الشاملة لأفريقيا التابع للاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

إدارة التنافس على المياه في الزراعة

منذ حوالي مائة عام تمكن ويليام مولهولاند مدير إدارة المياه بمدينة لوس أنجليس من حل أزمة نقص المياه بالمدينة من

خلال عمل مبتكر تميز بالفاعلية والقسوة في آن واحد: "الاستيلاء على المياه". فمن خلال تحويله للمياه التي كان يستخدمها المزارعون في أوينز فالي التي تقع على بعد أكثر من 200 ميل بالقوة، أصبحت لوس أنجليس واحدة من أسرع المدن نموًا في الولايات المتحدة الأمريكية.

ولكن الزمن قد تغير. وأصبح سكان كاليفورنيا الآن يحلون منازعاتهم حول المياه في المحاكم. ولكن في معظم بلدان العالم النامي تتزايد حدة التنافس على المياه على نحو ينبئ بالخطر، الأمر الذي يؤدي إلى نشوب صراعات حادة، وقد تجنح نحو العنف في بعض الأحيان. والخطر الذي أمامنا الآن هو أن يطفو نموذج مولهولاند على السطح مرة أخرى في شكل جديد، لتكون القوة وحدها وليست المخاوف بشأن الفقر ومستقبل التنمية البشرية هي ما يملي النتائج.

وتختلف أنماط المنافسة من بلد لآخر. ولكن هناك اتجاهين عامين يمكن استخلاصهما. الأول أنه مع زيادة الطلب على المياه من المراكز الحضرية والقطاع الصناعي تكون الزراعة هي الطرف الخاسر وسوف تستمر كذلك. أما الثاني فهو أن المنافسة على المياه تزداد حدة في القطاع الزراعي نفسه. ومع كلا الجانبين نجدنا أمام خطر معاناة النشاط الزراعي بشكل عام والأسر الريفية الفقيرة بشكل خاص نتيجة لمثل هذه التعديلات.

وقد يكون لمثل هذه النتيجة آثار خطيرة على الجهود الدولية للحد من الفقر. فعلى الرغم من معدل التحضر السريع إلا أنه ما زال معظم الأشخاص الأكثر فقرًا في العالم يعيشون في المناطق الريفية، كما أن المزارعين الصغار والعمال الزراعيين يشكلون الجزء الأكبر من حالات سوء التغذية في العالم. ونظرًا لأن الزراعة المعتمدة على الري هي أكبر مستخدم مياه في معظم بلدان العالم، فلا شك أنها سوف تقع تحت ضغط هائل. وإذا أخذنا في الاعتبار دور هذه النظم في زيادة الإنتاجية الزراعية وتوفير الغذاء لعدد متزايد من البشر والحد من الفقر نجد أن ذلك يمثل تحديًا كبيرًا بالنسبة للتنمية البشرية.

تسوية الخلافات من خلال الهياكل الاقتصادية والسياسية

مع زيادة الطلب على موارد المياه تصبح عملية إعادة التخصيص بين المستخدمين والقطاعات أمرًا لا مفر منه. وفي سياق أية منافسة على موارد نادرة تتم التسوية بين المطالب المتنازعة من خلال الهياكل الاقتصادية والسياسية ونظم توزيع الحقوق والاستحقاقات. ومع زيادة حدة التنافس على المياه، سوف تعكس القدرة على الحصول على المياه في المستقبل مدى قوة مطالب مختلف الأطراف. وسوف تتحدد النتائج الخاصة بالأشخاص الأكثر فقرًا وضعفًا في المجتمع تبعًا للطريقة التي ستتبعها المؤسسات في التوسط في المطالب المتنازعة وإدارتها، وكذلك وفقًا لما إذا كانت الحكومات تتعامل مع اعتبارات المساواة كأحد مرتكزات السياسات الوطنية.

الموازنة بين الكفاءة والمساواة

يشهد العالم حاليًا عمليات تعديل. وتقوم المدن والقطاعات الصناعية بمد نفوذها الهيدرولوجي إلى المناطق الريفية مما يؤدي إلى ظهور منازعات واحتجاجات عنيفة بين الحين والآخر. كما تتزايد الصراعات على الجانب الموازي بين الأجزاء المختلفة في البلد الواحد وكذلك بين مختلف المستخدمين.

ويرى البعض أن توسيع نطاق التجارة في حقوق المياه في الأسواق الخاصة هو الحل لتحقيق الموازنة بين الكفاءة والمساواة فيما يتم من تعديلات بشأن إعادة تخصيص حصص المياه. ويحتج هذا الرأي بأنه بمساعدة المنتجين الزراعيين على بيع المياه تستطيع الحكومات خلق الظروف الملائمة لتوجيه المياه التي تعد أحد الموارد النادرة لمنافذ أكثر إنتاجية من الزراعة مع تعويض المزارعين وتوفير مصدر دخل لهم.

هناك شكوك حول جدوى ما تمثله الأسواق الخاصة لتجارة المياه من حل بالنسبة لمشكلة دائمة كندرة المياه. ففي تلك الأسواق يكون من الصعب غالبًا حماية مصالح الفقراء حتى في بلد مثل الولايات المتحدة الأمريكية حيث يتم دعم تلك الأسواق بقواعد ومؤسسات على درجة كبيرة من التطور. وفي بلد مثل شيلي وعلى الرغم من أن ظهور أسواق المياه الخاصة في عقد السبعينيات قد أدى إلى دعم الكفاءة، إلا أنه تسبب كذلك في ظهور مستويات مرتفعة من عدم المساواة ومظاهر للخلل شهدها السوق بسبب تركز القوى في يد البعض مع عدم دقة المعلومات. وبالنسبة للبلدان النامية ذات القدرات المؤسسية الأكثر ضعفًا، توجد حدود واضحة لعمل السوق.

إدارة عمليات التخصيص والترخيص

وبعيدًا عن أسواق المياه تسعى العديد من الحكومات إلى التعامل مع الضغط المصاحب لعمليات التعديل من خلال التراخيص والمخصصات الكمية. ويحمل هذا النهج وعودًا أفضل. ولكن حتى في هذه الحالة نجد اختلال موازين القوى الرسمية وغير الرسمية يقوض في غالب الأحيان وضع الفقراء. ففي جاوا الغربية بإندونيسيا على سبيل المثال اغتصبت مصانع المنسوجات حقوق المياه الخاصة بالمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة. وفي الفلبين خسر المزارعون الذين تشملهم خطط الري نصيبهم في المياه لصالح المستخدمين من البلديات. كما أن عدم إلزام تطبيق النظم أو غيابها يعد هو الآخر مصدر تهديد بالغًا. ففي الهند أدى استخراج المياه الجوفية غير المنظم في نهر بهافاني إلى قلة المياه وزيادة الفقر في النظم المعتمدة على مياه الري.

إن حقوق المياه من الأمور الضرورية لتحقيق الأمن البشري في المجالات الزراعية. ويمكن أن يؤدي الفقد

سوف تتحدد النتائج الخاصة بالأشخاص الأكثر فقرًا وضعفًا في المجتمع تبعًا للطريقة التي ستتبعها المؤسسات في التوسط في المطالب المتنازعة وإدارتها، وكذلك وفقًا لما إذا كانت الحكومات تتعامل مع اعتبارات المساواة كأحد مرتكزات السياسات الوطنية

من الدروس التي نستخلصها من تجارب إصلاح قطاع المياه أنه ينبغي الاهتمام بمسألة المساواة بدرجة أكبر

المفاجئ أو تآكل حجم استحقاقات المياه إلى تقويض سبل المعيشة وزيادة ضعف وحدة فقر بعض الفئات على نطاق واسع. إن حقوق المياه تعني للفقراء أكثر بكثير مما تعنيه للأغنياء، وذلك لسبب واضح وهو: أن الفقراء لا يملكون الموارد المالية والنفوذ السياسي اللازم لحماية مصالحهم في نظام لا يعتمد على القواعد. ولن تعني الحقوق في المياه الكثير إذا كان تطبيقها عمليًا يتم مع الميل لمصالح أصحاب السلطة والنفوذ.

الموازنة بين الحقوق الرسمية والعرفية

تواجه منطقة أفريقيا جنوب الصحراء تحديات غير فاصلة بالنسبة لمستقبلها. فالحكومات هناك تسعى بدعم من المانحين إلى توسيع مناطق الري ووضع نظم رسمية لإثبات الحقوق كإضافة مكملة، أو بديل عن، الحقوق العرفية. ولكن ماذا سيعني ذلك بالنسبة للتنمية البشرية؟

تعتمد النتائج على السياسات العامة التي سيتم اتخاذها. فالتوسع في إمكانيات الري يعد أمرًا مهمًا؛ حيث يمكن من خلاله زيادة القدرة الإنتاجية والحد من المخاطر. إن المنطقة تعتمد بصورة هائلة على الزراعة المروية بماء المطر. ولكن المشكلة هنا أن الهياكل الأساسية للري تعد موردًا نادرًا ومتنازعًا عليه. وتشير الدلائل في إقليم الساحل بغرب أفريقيا أن صغار الملاك يكونون في الغالب الطرف الخاسر إلى حد كبير في التنافس على الري لصالح المنتجين التجاريين.

وتطرح إدارة الحقوق العرفية في المياه المزيد من المشاكل. فبخلاف ما يتصوره البعض تعتمد الحقوق العرفية في استخدام المياه على إدارة دقيقة التفاصيل وتلتزم بشروط الاستخدام للحفاظ على الاستدامة البيئية. ولكنها في أغلب الأحوال تسبب الضرر للأسر والنساء الأكثر فقرًا. ولن يؤدي فرض قواعد وقوانين رسمية إلى تغيير هذه الصورة على الفور. ففي وادي نهر السنغال استخدم أصحاب الحقوق العرفية قوتهم ونفوذهم للإبقاء على الاستبعاد الاجتماعي من المياه. بينما كان إدخال الحقوق الرسمية في المياه في تنزانيا مصدرًا لفائدة المزارعين التجاريين على ضفاف نهر بنجاني فيما أتت على مصالح المزارعين الصغار في الشق الأدنى لمجرى المياه.

مزيد من الاهتمام بالمساواة

من الدروس التي نستخلصها من تجارب إصلاح قطاع المياه أنه ينبغي الاهتمام بمسألة المساواة بدرجة أكبر. فعلى النقيض من إصلاح الأراضي، على سبيل المثال، لم تكن المخاوف المتعلقة بالتوزيع محل اهتمام كبير في برنامج عمل الإدارة المتكاملة للمياه. وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات، كما في جنوب أفريقيا، إلا أنه حتى في هذه الحالات كانت هناك صعوبة في تحقيق نتائج من خلال إعادة التوزيع.

إن نظم الري هي من أهم محاور التعديل المنشود. وذلك بالنظر إلى ما تمثله الهياكل الأساسية للري بالنسبة لأوضاع الفقر. إذ تشير الأبحاث التي أجريت على عدة بلدان إلى أن معدل انتشار الفقر ينخفض في المناطق التي تغطيها شبكات الري بنسبة 20%-40% عن غيرها من المناطق، ولكن مع وجود تفاوتات هائلة. ويظهر الري كوسيلة أقدر على الحد من الفقر، وذلك في بعض البلدان دون سواها. ومن أهم أسباب ذلك عدم المساواة في توزيع الأراضي. فالبلدان التي ترتفع فيها نسبة عدم المساواة في توزيع الأراضي (مثل الهند وباكستان والفلبين) تؤدي أداءً سيئاً في محاولاتها لتحقيق الكفاءة والمساواة مقارنة بالبلدان التي تتسم بمزيد من المساواة في التوزيع (مثل الصين وفيتنام).

وتشير هذه النتائج إلى أنه ما من تعارض متأصل بين زيادة القدرة الإنتاجية والحد من الفقر في الري. فهناك نطاق واسع للتعامل مع الضغط الناشئ عن التعديل في مجال الزراعة من خلال إجراءات تدعم كلاً من الكفاءة والمساواة في إطار منظومة تتميز بدعم متبادل بين جميع أجزائها. ويتمثل المفتاح الرئيسي للنجاح في عملية الإصلاح في التقاسم المنصف للتكاليف وحشد استثمارات عامة لصالح الفقراء ومشاركة المنتجين في الإدارة.

التعامل مع الجذور العميقة لعدم المساواة بين الجنسين

إن التمكين الحقيقي في نظم الري يتطلب اتخاذ إجراءات للتغلب على المظاهر عميقة الجذور لعدم المساواة بين الجنسين. فالنساء يتحملن ضررًا مضاعفًا في نظم الري. وفي العديد من البلدان تحرم النساء من الحقوق الرسمية في امتلاك الأرض مما يؤدي إلى استبعادهن من إدارة نظم الري. وفي نفس الوقت، تؤدي المظاهر غير الرسمية لعدم المساواة، بما في ذلك توزيع العمل بين أفراد الأسرة والتقاليد المرتبطة بمخاطبة المرأة للجماهير إلى جانب عوامل أخرى، إلى الحد من فرص المرأة في أن يكون لها صوت حقيقي في عملية صنع القرارات.

وقد أثبت كسر تلك القواعد صعوبة بالغة حتى في أكثر الخطط طموحًا لنقل سلطة الإدارة من الوكالات الحكومية إلى المستخدمين. وفي أندرا براديش بالهند أصبح للمزارعين الفقراء الآن دور أكبر في عملية الإدارة، ولكن المزارعات الفقيرات مازلن دون دور. ومع ذلك فالتغيير ممكن. ففي أوغندا كان للتشريع الذي يطالب بالتمثيل النسائي في جمعيات مستخدمي المياه دور في تغيير وضع المرأة.

الوصول إلى الفقراء

عندما نتطلع إلى المستقبل نجد أن أحد أكبر ما يواجهنا من تحديات هو ضمان أن يمتد أثر إستراتيجيات تحسين إنتاجية المياه إلى الفقراء. فالتكنولوجيا لا تلتزم الحياد في توزيع آثارها، والخطر الماثل أمامنا الآن هو أن يتم تجاهل الأسر الفقيرة من جهود زيادة غلة المحاصيل من كل قطرة مياه.

ولا ينبغي بحال أن يكون الوضع كذلك. فإحياء البرامج الصغيرة لحصاد مياه الأمطار في الهند كاستجابة لأزمة المياه الجوفية قد أثبت إمكانية إدرار عائدات كبيرة للاستثمار مع تقليل حجم المخاطر والأضرار في نفس الوقت. وبالمثل فإن تكنولوجيات الري الدقيق يجب ألا توضع في خدمة كبار المنتجين ذوي رؤوس الأموال الضخمة. كما جرى العمل بأفكار جديدة مبتكرة وتكنولوجيات منخفضة التكلفة للري بالتنقيط على نطاق واسع. وهنا أيضًا كانت العائدات الاجتماعية والاقتصادية كبيرة. ووفقًا لأحد التقديرات فإن توفير تكنولوجيات الري منخفض التكلفة لنحو 100 مليون من المزارعين ذوي الحيازة المحدودة يمكن أن يدر صافي فوائد يتجاوز 100 مليون دولار بالإضافة إلى تأثيرات مضاعفة في زيادة الدخل وخلق فرص العمل.

سيكون للطريقة التي تواجه بها حكومات البلدان النامية التحدي المتمثل في الموازنة بين أهداف المساواة وأهداف الكفاءة في إدارة المياه أثر كبير على التنمية البشرية. ولا شك أن جعل مصالح الفقراء أحد محاور سياسات الإدارة المتكاملة لموارد المياه هو مبدأ تنظيمي. ولكن لابد من دعم هذا المبدأ بسياسات عملية لصالح الفقراء. ومن أهم تلك السياسات:

- ترسيخ حقوق الأسر الفقيرة في المياه والأرض.
- احترام الحقوق العرفية ودمج تلك الحقوق في النظم القانونية الرسمية.
- زيادة قدرة الفقراء على المطالبة بحقوقهم في المياه والدفاع عنها من خلال التمكين القانوني وإخضاع المؤسسات للمساءلة.
- زيادة الاستثمارات الوطنية في الري وزيادة المعونات الموجهة لقطاع الري مع زيادة المساعدات الإنمائية إلى 4 بلايين دولار سنويًا على مدار العشرين عامًا المقبلة.
- دعم المساواة داخل نظم الري لبلوغ الأهداف المتعلقة بالكفاءة والحد من الفقر وذلك من خلال آليات مستدامة تعتمد على التقاسم المتكافئ للتكلفة.
- تطبيق اللامركزية في إدارة وتمويل نظم الري لتمكين المستخدمين.
- دمج التنمية في قطاع الري في برامج أشمل للتنمية الريفية كي يتسنى للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة تحقيق قدر أكبر من الأرباح.
- جعل حقوق المياه لكلا الجنسين محور سياسات التنمية الوطنية والسياسات التنفيذية حتى يكون للمرأة صوت أقوى في القرارات الخاصة بإدارة المياه.
- تطوير سياسات متكاملة لجمع مياه الأمطار والمياه الجوفية تمتد من الهياكل الأساسية الصغيرة إلى الهياكل الكبيرة.
- دعم تطوير ونشر وتطبيق تكنولوجيات مناصرة للفقراء.

إدارة المياه العابرة للحدود للتنمية البشرية

تعد المياه مصدرًا من مصادر الترابط الإنساني. فالمياه في أي بلد هي مورد يتشارك فيه الجميع ويخدم العديد من المجالات؛ من البيئة إلى الزراعة، ومن النشاط الصناعي إلى احتياجات الأسر. ولكن تعد المياه أيضًا موردًا يستعصي على القيود. فهي تعبر الحدود الوطنية وتربط بين المستخدمين عبر الحدود في نظام من الترابط الهيدرولوجي.

ومع زيادة حدة التنافس على المياه في مختلف البلدان سوف يتجاوز الضغط الناشئ الحدود الوطنية. ويخشى بعض المعلقين من تحول المنافسة عبر الحدود إلى مصدر للصراعات وحروب المياه في المستقبل. وهو تخوف مبالغ فيه: فالتعاون يظل إحدى حقائق الحياة الأكثر وجودًا عن الصراع. على أنه يجب الانتباه إلى أنه لا يمكن تجاهل إمكانية اندلاع النزاعات والتوترات العابرة للحدود. فعلى الرغم من أن معظم البلدان لديها آليات مؤسسية لتخصيص المياه وحل الصراعات داخل حدودها، إلا أن الآليات المؤسسية العابرة للحدود أضعف من مثيلاتها داخل البلدان. إن التفاعل بين الإجهاد المائي والمؤسسات الضعيفة يحمل بين طياته أخطار فعلية للنزاع.

الترابط الهيدرولوجي

إن الترابط الهيدرولوجي ليس مفهومًا مجردًا. والدليل على ذلك أن اثنين من كل خمسة أشخاص في العالم يعيشون في أحواض مياه دولية يتشارك فيها أكثر من بلد. والأنهار الدولية أشبه بخيط يربط البلدان بعضها ببعض. فهناك 9 بلدان تتشارك في نهر الأمازون و11 بلدًا في نهر النيل على سبيل المثال. والأنهار تربط كذلك سبل معيشة الناس. فنهر الميكونغ مثلاً وهو أحد أعظم شبكات الأنهار في العالم يولد الطاقة في الأجزاء العلوية في الصين ويحافظ على استدامة إنتاج الأرز ونظم صيد الأسماك التي تدعم سبل معيشة أكثر من 60 مليون شخص في الأجزاء السفلية من الحوض.

ثمة تخوف مبالغ فيه من تحول المنافسة عبر الحدود إلى مصدر للصراعات وحروب المياه في المستقبل: إذ يبقى التعاون حقيقة حياتية أكثر انتشارًا من الصراع

تعد الإدارة السليمة للمياه العابرة للحدود شأنًا من شؤون التنمية البشرية: إلى جانب الحد من إمكانية نشوب صراعات، يمكن من خلال التعاون تحصيل العديد من الفوائد عن طريق تحسين جودة المياه المشتركة، وتحقيق الرخاء وتأمين سبل المعيشة بدرجة أكبر

ومع الترابط الهيدرولوجي يأتي ترابط أكثر عمقًا. فالمياه كأحد الموارد الإنتاجية تتفرد باستحالة إدارتها لغرض واحد فقط؛ فهي تتدفق بين مختلف القطاعات والمستخدمين. وهذا هو الواقع سواءً داخل البلدان نفسها أو بين بعضها البعض. فطريقة استخدام أي نهر في البلدان المشاطئة لمنبع ذلك النهر سوف تؤثر لا محالة على كمية وتوقيت ونوعية المياه التي تصل إلى المستخدمين عند مصب النهر. وتنطبق نفس طبيعة الترابط على مستودعات المياه الجوفية والبحيرات.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن: لمَ تعد الإدارة السليمة للمياه العابرة للحدود شأنًا من شؤون التنمية البشرية؟ والإجابة هي أن الفشل في هذا المجال يمكن أن يؤدي إلى عدم المساواة وعدم الاستدامة البيئية والتعرض لخسائر اجتماعية واقتصادية كبيرة ضمن نتائجه.

والأمثلة على ذلك كثيرة. ولعل أكثرها وضوحًا بحر آرال والذي يوصف بأنه أسوأ الكوارث البيئية العالمية التي تسبب فيها الإنسان. ولكن ما لا يحظى بنفس درجة الاهتمام هو الضرر الذي لحق بالبحيرات وشبكات الأنهار المشتركة نتيجة للاستخدام المفرط. ويشهد تقلص بحيرة تشاد في أفريقيا جنوب الصحراء على ذلك.

ومن شأن الإدارة غير المتكافئة للمياه أن تزيد من انتشار التفاوتات وانعدام الأمن المائي. فعلى سبيل المثال يواجه سكان الأراضي الفلسطينية المحتلة ندرة حادة في المياه. ويرجع ذلك في أحد جوانبه إلى محدودية قدرتهم في الحصول على المياه السطحية. إلا أن السبب الأهم هو المشاركة غير المتكافئة بين إسرائيل وفلسطين لمستودعات المياه الجوفية أسفل الضفة الغربية. وليس أدل على ذلك من أن متوسط ما يستخدمه الفرد من المياه في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية يبلغ ستة أضعاف المتاح للفلسطينيين الذين يشتركون في العديد من مصادر المياه ذاتها.

فوائد التعاون بالنسبة للتنمية البشرية

إن التعاون الناجح في إدارة المياه المشتركة يمكن أن يعود بفوائد جمة على التنمية البشرية على عدة مستويات. فإلى جانب الحد من إمكانية نشوب صراعات، يمكن من خلال التعاون تحصيل العديد من الفوائد عن طريق تحسين جودة المياه المشتركة، وتحقيق الرخاء وتأمين سبل المعيشة بدرجة أكبر، وخلق مجال لمزيد من التعاون.

وتشير التجارب إلى الفوائد الممكنة للتعاون وإلى ما ستتكبده البشرية في حالة عدم التعاون. ولقد تمكنت بلدان الاتحاد الأوروبي من تحقيق تحسين بالغ في معايير مياه الأنهار من خلال التعاون، مما أدى إلى تحقيق مكاسب كبيرة في قطاعات الصناعة والصحة البشرية وللمستخدمين في المنازل. وفي الجنوب الأفريقي أدى البرنامج المشترك للهياكل الأساسية إلى تحقيق عائدات كبيرة لليسوتو وتحسين المياه في جنوب أفريقيا. واستطاعت البرازيل وباراغواي تحقيق العديد من المكاسب من الإدارة المشتركة للأنهار وذلك من خلال توليد الطاقة. وعلى النقيض نجد بلدان آسيا الوسطى تدفع ثمنًا غاليًا نتيجة عدم التعاون مع تكبدها خسائر كبيرة في الري والطاقة الكهرمائية.

وخلافًا لوجهات النظر التشاؤمية حول نشوب حروب المياه، كان الصراع على المياه الاستثناء وليس القاعدة. فبالنظر إلى الخمسين عامًا الماضية كانت هناك نحو 37 حالة تم رصدها للجوء دول إلى العنف بشأن المياه، وقد تضمنت معظم هذه الصراعات مناوشات بسيطة. وعلى الجانب الآخر نجد أنه تمت مناقشة أكثر من 200 اتفاقية حول المياه في هذه الفترة الزمنية. وقد ظلت بعض تلك الاتفاقيات سارية حتى أثناء الصراعات المسلحة مثل اتفاقية حوض نهر السند بين الهند وباكستان.

وعلى الرغم من غياب الصراعات المسلحة إلا أن التعاون كان محدودًا في أغلب الأحيان. وقد تركز التعاون في معظم الأحيان على الإدارة الفنية لتدفق المياه والمخصصات الحجمية. وقد بدأت بعض المبادرات الخاصة بأحواض الأنهار، ولعل أشهرها مبادرة حوض النيل، في تغيير تلك الصورة. ومع ذلك فقد كان التقدم بطيئاً بسبب الولايات المحدودة وضعف القدرات المؤسسية وقصور التمويل. وتلك هي جميع المجالات التي يمكن للتعاون والشراكات الدولية أن تصنع فارقًا من خلالها.

* * *

تسري المياه في كافة جوانب الحياة الإنسانية. وعلى مدار التاريخ مثلت إدارة المياه تحديات سياسية وفنية كبيرة أمام الحكومات والشعوب. وقصة إدارة المياه في التاريخ الإنساني تروي عن الإبداع بقدر ما تروي عن الضعف. فبدءًا من قنوات المياه في روما القديمة ووصولاً إلى الأشغال العامة الكبرى في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر، كانت التكنولوجيات المبتكرة هي حيلة الإنسان لتوفير المياه النظيفة لاستمرار الحياة. وفي الوقت نفسه، حصدت المياه غير النظيفة والصرف الصحي المتردي طيلة القرن الماضي من الأرواح ما لم يزهق لأي سبب آخر — وما زالت تلك المأساة مستمرة في العديد من البلدان النامية.

على أن إدارة المياه من أجل سبل المعيشة تاريخها أكثر طولاً. فمنذ فجر الحضارة في وادي السند وبلاد الرافدين اتسمت عملية إدارة المياه كمصدر إنتاجي بعبقرية نظم إنشاء الهياكل الأساسية التي كانت تهدف إلى زيادة

لقدرة الإنتاجية للمياه مع الحد من قدرتها على التدمير. وتجلى الضعف الإنساني في مواجهة فشل هذه المساعي، أو نتيجة التحولات في الدورة الهيدرولوجية، في زوال الحضارات وانهيار النظم الزراعية والدمار البيئي. ومع خطر تغير المناخ والضغط المتزايد على موارد المياه العذبة في العالم، قد يكون التحدي المتعلق بالإدارة السليمة للمياه في القرن الحادي والعشرين من أخطر ما واجهته الإنسانية في تاريخها.

حصدت المياه غير النظيفة والصرف الصحي المتردي طيلة القرن الماضي من الأرواح ما لم يزهق لأي سبب آخر

ثمانية مبررات تدعو العالم إلى التصرف بشأن المياه والصرف الصحي — صلات بالأهداف الإنمائية للألفية

تعد الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة غايات محددة زمنيًا للعالم تهدف إلى التغلب على الفقر المدقع وتوسيع نطاق الحرية البشرية. وإذ تمثل تلك الأهداف شيئًا أكثر من مجرد مجموعة من النقاط المرجعية الكمية التي يلزم تحقيقها بحلول العام 2015، فإنها تنطوي على رؤية رحبة لأولويات التنمية المشتركة. وتلك الرؤية متأصلة في الفكرة البسيطة التي مفادها أن الفقر المدقع والتفاوتات الفادحة في الفرص ليست بمثابة ميزات لا مفر منها للوضع البشري؛ بل هي أمراض يمكن علاجها وإن كان استمرارها يؤدي إلى إضعاف البشرية ويهدد الازدهار والأمن الجماعي.

ولعل الغايات ذات الأوجه المتعددة والموضوعة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية تشق طريقها عبر مجموعة واسعة من الأبعاد المتشابكة للتنمية، تتراوح ما بين الحد من الفقر المدقع والمساواة بين الجنسين والصحة والتعليم والبيئة. ويرتبط كل بعد من أبعاد التنمية عبر شبكة معقدة من التفاعلات. ولا شك أن التقدم المستدام في أي مجال يعتمد بشكل بالغ على التقدمات المحرزة في بقية المجالات الأخرى. ومن ثم، فإن عدم إحراز التقدم في أي مجال يمكن أن يؤدي بدوره إلى إعاقة التحسينات على نطاق واسع. وتعرض المياه والصرف الصحي تلك الروابط بقوة؛ فبدون إحراز تقدم متسارع في هذين المجالين، سيتعذر على العديد من البلدان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وإلى جانب الدفع بالملايين من أفقر البشر في العالم إلى دائرة يمكن تجنبها من الفقر واعتلال الصحة والفرص المتضائلة، فإن هذه المحصلة يمكن أن تؤدي إلى استمرار حالات مفرطة من عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها. وبالرغم من أن التنمية البشرية لا تحتاج إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وحسب، إلا أن الغايات الموضوعة توفر إطارًا مرجعيًا مفيدًا لإدراك الروابط القائمة بين التقدم في المجالات المختلفة — والأهمية البالغة للتقدم في المياه والصرف الصحي.

الهدف الإنمائي للألفية	لمَ يتوجب على الحكومات التصرف	كيف يتوجب على الحكومات التصرف
الهدف الأول: القضاء على الفقر المدقع والجوع	• يعد عدم توافر المياه النظيفة والصرف الصحي الملائم سببًا رئيسيًا للفقر وسوء التغذية: • واحد من كل خمسة أشخاص يعيشون في العالم النامي — ما يقرب من 1.1 بليون نسمة – يفتقر إلى سبل الحصول على مصدر مياه محسن. • واحد من كل شخصين — 2.6 بليون شخص إجمالا — يفتقر إلى سبل الحصول على صرف صحي ملائم. • خسائر الإنتاجية والأمراض المرتبطة بالمياه والصرف الصحي في البلدان النامية تصل إلى 2% من الناتج المحلي الإجمالي، وترتفع إلى 5% في أفريقيا جنوب الصحراء — بلدان أخرى في المنطقة تحصل على المعونة. • في العديد من البلدان الأكثر فقرًا، تتمكن 25% فقط من الأسر الأكثر فقرًا من الحصول على المياه المنقولة بالأنابيب في منازلهم، مقارنة بنسبة 85% من الأسر الأكثر غنى. • تدفع الأسر الأكثر فقرًا عشرة أضعاف ما تدفعه الأسر الغنية. • تعد المياه مدخلاً إنتاجيًا للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والذين يمثلون أكثر من نصف سكان العالم الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. • يهدد الضغط المتزايد على إعادة تخصيص المياه من الزراعة والصناعة بزيادة الفقر في المناطق الريفية.	• إدخال المياه والصرف الصحي في التيار الرئيسي للإستراتيجيات الوطنية والدولية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يتطلب توافر سياسات تهدف إلى: • جعل الحصول على المياه حقًا إنسانيًا وسن تشريعات لتطبيق هذا الحق من خلال ضمان حصول البشر كافة على 20 لترًا من المياه النظيفة يوميًا. • زيادة الاستثمار العام في مد شبكة المياه في المناطق الحضرية وتوسيع نطاق التزويد في المناطق الريفية. • فرض "تعريفات حيوية"، وإعانات تناقلية وضخ استثمارات في الأنابيب الرأسية لضمان عدم حرمان أي شخص من الحصول على المياه بسبب الفقر، على ألا يتجاوز الحد الأقصى 3% من حصة دخل الأسر التي يتم إنفاقها على المياه. • تنظيم عمل مرافق المياه لرفع الكفاءة وتعزيز مبدأ المساواة وضمان المساءلة أمام الفقراء. • إدخال سياسات عامة تجمع بين الاستدامة والمساواة في تنمية مصادر المياه المخصصة للزراعة. • دعم تطوير واعتماد تكنولوجيات للري مناصرة للفقراء.
الهدف الثاني: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	• يؤدي جلب المياه وحملها لمسافات طويلة إلى إبعاد الفتيات عن المدارس، مما يدفعهن إلى مستقبل يغلب عليه عدم الإلمام بالقراءة والكتابة والفرص المحدودة. • تصل تكاليف الأمراض المرتبطة بالمياه مثل الإسهال وحالات العدوى الطفيلية إلى 443 مليون يوم دراسي كل عام — وهو ما يعادل سنة دراسية كاملة لجميع الأطفال البالغة أعمارهم سبعة أعوام في إثيوبيا — كما أنها تعمل على تقليص إمكانات التعلم. • يعد توفير المياه والصرف الصحي بقدر غير كافٍ في المدارس بالعديد من البلدان بمثابة تهديد لصحة الأطفال. • يعد عدم توافر الصرف الصحي الملائم والمياه في المدارس سببًا رئيسيًا لتسرب الفتيات من المدارس. • تعمل العدوى الطفيلية المنقولة عبر المياه والصرف الصحي الرديء على إعاقة إمكانات التعلم لأكثر من 150 مليون طفل.	• ربط الغايات والإستراتيجيات الخاصة بتحقيق تعميم التعليم الابتدائي بالإستراتيجيات الخاصة بضمان توفير المياه والصرف الصحي بالقدر الكافي في المدارس، مع إنشاء مرافق مستقلة للفتيات. • جعل الصرف الصحي والنظافة الصحية جزءًا من المنهج الدراسي، مع مد الأطفال بالمعرفة اللازمة للحد من المخاطر الصحية وتمكينهم من أن يصبحوا بمثابة عوامل للتغيير في مجتمعاتهم. • وضع برامج للصحة العامة في المدارس والمجتمعات التي تحول دون وقوع الإصابة بالأمراض المعدية المرتبطة بالمياه وعلاجها.

الهدف الإنمائي للألفية	لمَ يتوجب على الحكومات التصرف	كيف يتوجب على الحكومات التصرف
الهدف الثالث: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	• يؤدي الحرمان من المياه والصرف الصحي إلى استمرار عدم المساواة بين الجنسين وعدم تمكين النساء. • تتحمل النساء عبء مسئولية جلب المياه، وكثيرًا ما تقضين نحو 4 ساعات من اليوم في المشي والانتظار في طوابير وحمل المياه. ويعد هذا مصدرًا رئيسيًا لضيق الوقت المتوفر لديهن. • يعمل الوقت الذي تقضيه النساء في رعاية أطفالهن المعتلين من جراء الأمراض المنقولة بالمياه على تقليص الفرص المتاحة لهن للمشاركة في الأعمال الإنتاجية. • تعاني ملايين من النساء من الصرف الصحي غير الملائم بوصفه مصدرًا للشعور بالمهانة وانعدام الأمن. • تمثل النساء عصب إنتاج الغذاء في العديد من البلدان إلا أنهن تعانين من حقوق مقيَّدة في الحصول على المياه.	• وضع المساواة بين الجنسين في المياه والصرف الصحي في محور الإستراتيجيات الوطنية المتعلقة بالحد من الفقر. • سن التشريعات التي توجب تمثيل النساء في اللجان المعنية بالمياه وغيرها من الهيئات. • دعم حملات الصرف الصحي التي تعطي النساء صوتًا أقوى في صياغة قرارات الاستثمار العام والإنفاق الأسري. • إصلاح حقوق الملكية والقوانين التي تنظم الري والرابطات المعنية بمستخدمي المياه لضمان تمتع النساء بحقوق متكافئة.
الهدف الرابع: خفض معدل وفيات الأطفال	• تمثل المياه القذرة والصرف الصحي الرديء الغالبية العظمى من 1.8 مليون حالة وفيات للأطفال في كل يوم من جراء الإسهال — نحو 5,000 حالة وفاة يوميًا — مما يجعله ثاني أبرز سبب لوفيات الأطفال. • يمكن أن تؤدي سبل الحصول على المياه النظيفة والصرف الصحي إلى خفض خطر وفيات الأطفال بنسبة 50%. • يعد الإسهال الناتج عن المياه غير النظيفة واحدًا من أبرز أسباب الوفاة على مستوى العالم، حيث يودي بحياة الأطفال بنسبة خمسة أضعاف ما يحصده فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). • تعتبر المياه النظيفة والصرف الصحي من ضمن التدابير الوقائية الأكثر فعالية للحد من وفيات الأطفال: حيث قد يؤدي تحقيق الهدف الإنمائي للألفية بشأن المياه والصرف الصحي على أكثر مستويات التزويد بالخدمة ضرورة إلى إنقاذ حياة مليون طفل في العقد المقبل؛ كما أن التوفير العام سوف يؤدي إلى رفع عدد الأطفال الذين يتم إنقاذ حياتهم إلى مليوني طفل. • تعمل الأمراض المنقولة بالمياه على تعزيز التفاوتات العميقة وغير المنصفة اجتماعيًا، حيث إن الأطفال الذين يعيشون في كنف الأسر الفقيرة يواجهون خطر الوفاة بنسبة ثلاثة أو أربعة أضعاف ما يواجهه الأطفال الذين يعيشون في كنف الأسر الغنية.	• التعامل مع وفيات الأطفال من جراء المياه والصرف الصحي كواحدة من حالات الطوارئ الوطنية — وكانتهاك لحقوق الإنسان الأساسية. • استخدام المعونة الدولية لتعزيز توفير الرعاية الصحية الأساسية في الحيلولة دون الإصابة بالإسهال وعلاجه. • إقامة روابط واضحة بين الغايات المتعلقة بخفض معدلات وفيات الأطفال والغايات المتعلقة بتوسيع نطاق الحصول على المياه والصرف الصحي. • تحديد الأولويات الخاصة باحتياجات الأسر الأكثر فقرًا في الاستثمار العام وإستراتيجيات التزويد بالخدمة المتعلقة بالمياه والصرف الصحي. • ضمان أن تتناول ورقات إستراتيجية الحد من الفقر الصلة القائمة بين المياه والصرف الصحي ووفيات الأطفال. • نشر تقديرات سنوية لوفيات الأطفال الناجمة عن مشاكل المياه والصرف الصحي.
الهدف الخامس: تحسين صحة الأم	• يعمل توفير المياه والصرف الصحي على خفض حالات الإصابة بالأمراض والأوبئة — مثل فقر الدم ونقص الفيتامينات وتراخوما — والتي تؤدي إلى تقويض صحة الأمهات وتسهم في الوفيات النفاسية.	• اعتبار التزويد بالمياه والصرف الصحي مكونًا رئيسيًا في الإستراتيجيات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين. • تمكين النساء لصياغة القرارات المتعلقة بالمياه والصرف الصحي على المستوى الأسري والمحلي والوطني معًا.
الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والملاريا وغيرهما من الأمراض	• يؤدي عدم الحصول على المياه والصرف الصحي بالقدر الكافي إلى تقييد فرص النظافة الصحية وتعريض الناس المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) إلى مخاطر متزايدة لانتقال العدوى. • تحتاج الأمهات المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية إلى المياه النظيفة لتحضير لبن الأطفال. • سيؤدي تحقيق الهدف الإنمائي للألفية بشأن المياه والصرف الصحي إلى خفض تكاليف النظم الصحية المعنية بعلاج الأمراض المعدية المرتبطة بالمياه بمقدار 1.7 بليون دولار، مما سيعمل على زيادة الموارد المالية المتوفرة لعلاج فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).	• دمج المياه والصرف الصحي في الإستراتيجيات الوطنية والعالمية المتعلقة بمعالجة الملاريا وتحسين ظروف المعيشة للمرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). • ضمان أن الأسر التي ترعى الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يتوفر لديها 50 لترًا كحد أدنى من المياه المجانية. • الاستثمار في مرافق الصرف الصحي وصرف المياه التي تقلل من وجود الذباب والبعوض.

(يُتبع في الصفحة التالية)

الهدف الإنمائي للألفية	لمَ يتوجب على الحكومات التصرف	كيف يتوجب على الحكومات التصرف
	• يسهم الصرف الصحي وصرف المياه الرديء في حدوث الإصابة بالملاريا، والتي تودي بحياة نحو 1.3 مليون شخص سنويًا؛ ويشكل الأطفال دون الخامسة نسبة 90% منهم.	
الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية **خفض نسبة السكان المحرومين من سبل الحصول المستدام على مياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي الأساسي إلى النصف**	• سيتعذر تحقيق هدف خفض نسبة السكان المحرومين من سبل الحصول على المياه والصرف الصحي بمقدار 234 مليون شخص بالنسبة للمياه و430 مليون شخص بالنسبة للصرف الصحي. • سيتطلب الأمر من منطقة أفريقيا جنوب الصحراء زيادة عدد التوصيلات الجديدة الخاصة بالصرف الصحي من 7 ملايين في العام للعقد الماضي إلى 28 مليون في العام بحلول العام 2015. • سيؤدي التقدم البطيء في المياه والصرف الصحي إلى إعاقة التقدمات المحرزة في مجالات أخرى.	• وضع إجراءات عملية في موضعها الصحيح بحيث تترجم التزامات الهدف الإنمائي للألفية إلى تحركات عملية. • توفير القيادة السياسية الوطنية والدولية للتغلب على حالتي العجز المتلازمتين للمياه والصرف الصحي. • تعزيز الهدف الإنمائي للألفية بالغاية المتمثلة في تقليل التفاوتات إلى النصف بين أغنى وأفقر 20% من السكان. • تمكين جهات تنظيمية مستقلة من مساءلة الجهات المزودة بالخدمة إزاء توفير خدمات فعالة بسعر معقول إلى الفقراء.
عكس الاتجاه في خسارة الموارد البيئية	• يمثل الاستغلال غير المستدام للموارد المائية تهديدًا متزايدًا على التنمية البشرية، مما يولد ديونًا إيكولوجية غير مستدامة تتوارثها الأجيال المستقبلية. • سيتزايد عدد الأشخاص الذين يعيشون في البلدان المجهدة مائيًا من قرابة 700 مليون شخص في الوقت الراهن إلى أكثر من 3 بلايين شخص بحلول العام 2025. • يعيش ما يربو عن 1.4 بليون شخص حاليًا في أحواض الأنهار حيث يتجاوز معدل استخدام المياه الحد الأدنى اللازم لتعويضها، الأمر الذي يفضي إلى جفاف الأنهار واستنفاد المياه الجوفية. • يهدد انعدام الأمن المائي المرتبط بتغير المناخ بزيادة سوء التغذية بمقدار يتراوح بين 75 و125 مليون شخص بحلول العام 2080، مع انخفاض إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية في العديد من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة تتجاوز 25%. • يفرض استنفاد المياه الجوفية تهديدًا خطيرًا على النظم الزراعية والأمن الغذائي وسبل المعيشة في آسيا والشرق الأوسط.	• اعتبار المياه بمثابة مورد طبيعي ثمين، بدلاً من اعتبارها سلعة استهلاكية يتم استغلالها دون النظر إلى الاستدامة البيئية. • إصلاح الحسابات الوطنية بحيث تعكس الخسائر الاقتصادية الفعلية المرتبطة باستنفاد الموارد المائية. • وضع سياسات للإدارة المتكاملة للموارد المائية بحيث تقيد استخدام المياه ضمن حدود الاستدامة البيئية، مع احتساب متطلبات البيئة. • إضفاء الصبغة المؤسسية على السياسات التي توجد حوافز للحفاظ على المياه والحد من الإعانات العكسية التي تشجع على أنماط الاستخدام غير المستدام للمياه. • تعزيز أحكام بروتوكول كيوتو للحد من الانبعاثات الكربونية على نحو يتماشى مع أهداف تثبيت معدلات الانبعاثات عند 450 جزءًا في المليون، مما يدعم آليات نقل التكنولوجيا النظيفة ويضع كل البلدان في إطار قوي متعدد الأطراف لخفض الانبعاثات في عام 2012. • تطوير إستراتيجيات وطنية للتكيف بغرض التعامل مع أثر تغير المناخ — وزيادة المعونة المخصصة للتكيف مع تغير المناخ.
الهدف الثامن: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية	• لا توجد شراكة عالمية فعالة للمياه والصرف الصحي، كما عجزت المؤتمرات رفيعة المستوى عن إيجاد القوة الدافعة اللازمة لدفع بالمياه والصرف الصحي إلى البرنامج الدولي. • تعجز العديد من الحكومات الوطنية عن وضع السياسات والتمويل اللازم لحث خطى التقدم في موضعها الصحيح. • تم دمج المياه والصرف الصحي بصورة ضعيفة في ورقات إستراتيجية الحد من الفقر. • تنفق العديد من البلدان التي تتسم بمعدلات مرتفعة لوفيات الأطفال الناجمة عن الإسهال نسبة أقل من 0.5% من الناتج المحلي الإجمالي على المياه والصرف الصحي؛ وهي تمثل نسبة ضئيلة مما يتم تخصيصه للميزانية العسكرية. • عجزت البلدان الغنية عن تحديد أولويات للمياه والصرف الصحي في شراكات المعونة الدولية، كما أن الإنفاق على المساعدة الإنمائية المقدمة لهذا القطاع قد تراجع بصورة فعلية، وأصبح يمثل الآن نسبة 4% فقط من إجمالي تدفقات المعونة. • تراجعت المعونة الدولية المقدمة للزراعة بمقدار الثلث منذ مطلع تسعينيات القرن العشرين من 12% إلى 3.5% من إجمالي المعونة.	• وضع خطة عمل عالمية في موضعها الصحيح لتحفيز العمل السياسي، مع وضع المياه والصرف الصحي في برنامج مجموعة البلدان الثمانية، وكذلك تعبئة الموارد وتدعيم عمليات التخطيط على المستوى الوطني. • تطوير خطط على المستوى الوطني تربط الهدف الإنمائي للألفية بشأن المياه والصرف الصحي بتوفير التمويل متوسط الأجل وبالسياسات العملية المتعلقة بالتغلب على عدم المساواة. • تمكين الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية على حدٍ سواء عن طريق اللامركزية وتنمية القدرات والتمويل الملائم، مع تخصيص ما لا يقل عن 1% من الناتج المحلي الإجمالي للمياه والصرف الصحي من خلال الإنفاق العام. • زيادة المعونة المقدمة للمياه بمقدار يتراوح بين 3.6 و4 بلايين دولار سنويًا بحلول العام 2010، مع تخصيص بليوني دولار إضافيين لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء. • زيادة المعونة المقدمة للزراعة من 3 بلايين دولار إلى 10 بلايين دولار سنويًا بحلول العام 2010، مع تركيز قوي على أمن المياه.